

في نوع من التجارة فبجعله القاضى مأذونا في ذلك النوع خاصة دون غيره فنقد قضاؤه
لانه صادف. وضع الاجتهاد الا انه انما ينقد قضاؤه عند شرائط القضاء من الخصومة
وغيرها بعد تصرف العبد * رجل اشترى عبدا أوجارية وقد الثمن وقبض العبد
فأصابه لم عنده فرده القاضى على البائع بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني
بطل قضاء الاول وان كان عنده من الناس أن المبيع اذا جن عند المشتري ولا يعلم
أنه كان عند البائع كان لا يشتري أن رد لان الجنون انما يكون لا قوة في الدماغ فاذا
وجد عند المشتري يستدل بذلك على انه كان عند البائع الا أن هذا قول منجور
فلا ينقد قضاء القاضى به والله أعلم بالصواب

(كتاب الشهادات)

(باب فيمن لا تجوز شهادتهم)

* وهم اصناف صنفت لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية وأهلية الشهادة
انما تكون بالعقل الكامل والاضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعى
والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين * والمعتوه بمنزلة المجنون * اما
المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشريعة جعل حد كمال العقل البلوغ
عن العقل فلا ينقد له نكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء وحدهن الاشهادة
القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النسب دون الميراث وكذلك شهادة القابلة
على الاستئلال مقبولة في حق الصلاة عليه دون غيره لمكان الضرورة وكذلك
في العيب الذي لا يطاع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا
أو أم ولد وكذلك معتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينقد النكاح
بحضرتهم عندنا كالا ينقد شهادة الصبيان والنسوان * وقال مالك رحمه الله تعالى
ينقد النكاح بحضور المملوك ولا تقبل شهادة الاعمي عندنا لانه لا يقدر على التمييز
بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا ينقد النكاح
بحضرتهم * وقال مالك رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعمي وقال زفر رحمه الله تعالى
تجوز شهادته فيما تجوز الشهادة بالتسامع * وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان
بصيرا وقت التحمل ثم عمي جازت شهادته وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
لا تقبل شهادته أصلا ولا تقبل شهادة الاخرس لانه لا يقدر على التفاضل ويلفظ
اختص به الشهادة

(فصل فيمن لا تقبل شهادته نفسه) * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا
فإنه عند النكاح بحضوره وانما يمنع أداء الشهادة لانه الكذب ونكاحه وفي الفسق

مطالب كتاب الشهادات
مطالب فيمن لا تجوز شهادتهم

مطلب فيمن لا تقبل
شهادته نفسه

الذي يمنع الشهادة انفة واعلى ان الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان
 معناه فوج فسق مستشنع بسميه الناس بذلك فاسقام مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن
 كذلك ينظر ان كان صلاحه أكثر من فساده ووصابه غالب من الخطأ ولا يكون
 سليم القلب يكون عدلا لا تقبل شهادته لان غير العصوم لا يخرج عن قليل ذنب فيعتبر
 فيه الغالب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الغاسق وجيم اذا مروءة جازت
 شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته ولا تقبل
 شهادة مدم من الخمر ولا مدم من السكر لانها كبيرة وانما شرط الايمان ليظهر ذلك
 عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة
 وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحترز
 عن الكذب وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب الخمر يبطل العدالة قال محمد
 رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك فهو مستور الحال ومن سكر من النبيذ تبطلت
 عدالته في قول الخصاص رحمه الله تعالى لان السكر حرام عند الكل وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا تبطل عدالته الا اذا كان اعتاد ذلك أو يخرج سكران ويلعب به
 الصبيان ولا تقبل شهادة الخنث أراد به اذا كان مخنثا في الافعال الردية ولا تقبل
 شهادة من يلعب بالحمام يطيرهن لان ذلك يشغل قلبه وتشتد غفلته وعسى يقع
 بصره على عورات المسلمين اما اذا أمسك الحمام في البيت للانس ولا يطير
 تجوز شهادته فان له برج الحمام لا يكون فاسقا ولا تجوز شهادة المقامر
 قامر بالشطرنج أو بغيره فبأى شىء قامر لم تقبل شهادته لان القمار كبيرة وان لعب
 بالشطرنج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغفه عن الصلوات أو كان يحلف باليمين
 الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته وان لعب بشىء من الملاهي لا يمنع ذلك
 عن الفرائض لا تبطل عدالته والملاعبة بالاهل والقوس والفرس لا تبطل عدالته
 ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وان كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا انه
 مستشنع بين الناس كالمرامير والطباير فكذلك وان لم يكن مستشعنا نحو الخداء
 وضرب القصب لا يبطل العدالة الا اذا فحش بأن كانوا يرقصون عند ذلك وروى
 في الاصل لا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يجادى عليه ويجمعهم لانه معان
 بالعصية وكذلك مجالس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر
 ولا تقبل شهادة النائم والنائمة ولا شهادة آكل الربا يريد بذلك اذا كان صرا
 عليه معروفاه والرجل الصالح اذا تغنى بشعر فيه فحش لا تبطل عدالته لانه حكى
 فحش غيره ومن تزعم نفسه لا تبطل عدالته والذي أخر الفرض به موجود

ان كان له وقت معين كالزكاة والحج والصوم والصلاة بطلت عدالته الا ان يكون
 التأخير بعذر * وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله
 تعالى رواية هشام عن محمد بن رحمه الله تعالى انه لا تبطل عدالته وبه أخذ المقاتل
 رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا أخر الزكاة أو الحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي
 أن الحج يكون على الفور * والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وان ترك
 الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في المواضع وبه أخذ شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر
 ولم يذكر العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا
 اذا تركها بحاجة ورغبة عنها من غير عذر وما اذا تركها المرض أو بعد المسافة أو تأويل
 بأن كان ينسق الامام أو يضلل لا تبطل عدالته وان ترك الصلاة بأجماعة ولم يستعظم
 ذلك كما يفعل به العوام بطلت عدالته وان تركها متأولا بأن كان يبطل الامام
 أو ينسق لا تبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من كان معروفا بالكذب والذي يتعلم
 شعر العرب ان كان يتعلم لا جمل العرب لا تبطل عدالته وان كان فيه فحش
 وشهادة الشاعرة مقبولة اذا لم يقذف في شعره * ومن كان يشتم أولاده وأهله
 وحيوانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادته وهو قيل ان اعتاد ذلك بطلت
 عدالته وان فعل ذلك احيا لم تبطل * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 اذا لم يكن قد فذل لا تبطل عدالته اما القذف يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة
 من يدخل الحمام بغير اذنا اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك * وقد كره الخري رحمه الله
 تعالى لا تقبل شهادة من عثمى في الطريق بسر او يل عليه غيره ولا شهادة
 من يأكل في السوق بين أيدي الناس لان ذلك لا يفعل من كان له مروءة ولا تقبل
 شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف أن الختان
 سنة الا أنه ترك الختان لحرف على نفسه لا تبطل عدالته وتؤكل ذبيحته لان اباحة
 الذبيحة تعتمد الملة وانه يعتقد ملة التوحيد * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تبرأ منهم لا تبطل
 عدالته وان شتمهم تبطل عدالته * وشهادة الخصى مقبولة اذا كان عدلا وكذلك
 شهادة المعلم وشهادة أهل الهوى جائزة الا الخطابية مروى ذلك عن أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهم قوم من الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير
 دليل ويستخزون الشهادة لمن يحلف بين أيديهم بالله أنه كذا الان في شهادتهم تهمته

الكذب الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يرض عليه زمان يظهر اثر التوبة
 ثم بعضهم قدروا ذلك بستة أشهر وبعضهم قدره بستة والصحيح ان ذلك مفوض
 الى رأى القاضى والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد
 هو متهم بالفسق لا تثبت عدالته المعروف بالعدل اذا شهد بزور عن أبى يوسف
 رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أبداً لانه لا يعرف توبته ويروى الفقيه أبو جعفر
 رحمه الله تعالى عنه أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد وهو غير العدل اذا شهد بزور
 ثم تاب جازت شهادته النصراني اذا أسلم وقد كان فاسقاً شهيداً في حادثة لا تقبل
 شهادته استخساناً حتى يتبين له حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلاً
 فأسلم ثم شهد تقبل شهادته من غير ان يسأل عنه الصبي اذا احتلم ثم شهد قال
 محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته مالم يسأل عنه وهو سواء على ان عند أبى يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز القضاء بنظار العدل وعليه الفتوى اذا شهد
 الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضى بشهادته حتى تاب فان القاضى لا ينفذ شهادته
 ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة فالواحد اذا كانت
 العداوة بينهما ما بسبب شىء من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شىء من أمر الدين فانه
 تقبل شهادته عليه وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته
 ولو شهد لامرأته وهو عدل فلم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بائناً وانقضت
 عدتها روى ابن شجاع رحمه الله تعالى أن القاضى ينفذ شهادته ولو أن كافر من
 شهد على كافر عدلاً فلما توجه القضاء أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان مكانهما
 فان القاضى يأمرهما باعادة الشهادة ولا يعدل بعد الاسلام ويكتفى بالعدالة
 السابقة اذا جاء الامير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال
 خلف رحمه الله تعالى بطلت عدالتهم الا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل
 عدالتهم والفتوى على انهم اذا خرجوا الى العظم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار
 تبطل عدالتهم ويتصل بهذا الفصل مسائل التزكية والتعديل والتزكية
 على نوعين تزكية السر وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط أن يكون
 المعدل عدلاً يعرف أحوال الناس وأسباب الجرح وشرائط العدالة ولا تصح
 من المعتل وتقبل شهادته اذا لم تشتهد غفلة ولا يشترط العدد في المركزي
 في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط
 فيه الوجدان الاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا تثبت مع الشبهات وعلى
 هذا الخلاف رسول القاضى الى المركزي والمترجم من الشاهدان كان الشاهدان عجمياً

والمترحم من الخصم ان كان الخصم اعجميا فهو واجعوا على ان ما يشترط في الشاهد
 من العدل والقول بالبر والحرية والبصر في تزكية علانية يشترط ذلك في المزكي
 فلا يصح تعديل الاعنى والصبي والعبد والفسق واجعوا على انه لا يشترط لفظة
 الشهادة في تزكية العلانية وصورة تزكية العلانية ان يسمع القاضي بين العدل
 والشاهد فيقول العدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية السر
 ان يبعث القاضي رسولا الى المزكي او يكتب اليه كتابا فيه أسماء الشهود
 وانسابهم وحلالتهم ومعالمتهم وسوتهم ان كانوا سويا حتى يعرف المزكي يسأل
 عن حيرتهم واصدقائهم فاذا عرفهم فن عرفه بالعدل الذي يكتب تحت اسمه في كتاب
 القاضي اليه عدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه
 بل يسكت احد ترازعن هتلك السترون يقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه
 لو لم يصر بذلك يقضي القاضي بشهادته فحينئذ يصر بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدالة
 ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستورا * ثم القاضي ان شاء
 يحج مع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان شاء كتب بتزكية السر
 وفي زماننا تركوا تزكية العلانية واكتفوا بتزكية السر ولا يقضي القاضي بظاهر
 العدل في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويسأل عن الشهود طعن الخصم
 في الشهود ولم يطعن وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدعي به حقا ثبتت
 مع الشبهات كان له ان يقضي بظاهر العدل المالم يطعن الخصم في الشهود والقوى
 على قولهم وهو اذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك
 فيما لا يثبت مع الشبهات كالحذود والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم
 وان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم فهو على وجوه ثلاثة ان قال هم عدول
 صدقوا في شهادتهم الى اوقال هم عدول جائز شهادتهم الى وعلى اوقال هم عدول
 ولم يزد ففي الوجه الاول والثاني القاضي يقضي عليه بدعوى المدعي ولا يسأل
 عن الشهود لانه اقر بالحق وان قال هم عدول ولم يزد اوقال هم عدول الا انهم
 اخطوا في الشهادة فهذا على وجهين اما اذا كان المدعي عليه عدلا يصلح لتزكية
 او لا يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح لتزكية ينظر ان كان المدعي
 عليه لم يجحد دعوى المدعي عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال
 هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى القاضي يقضي للمدعي
 بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات او لا يثبت
 مع الشبهات وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضي قبل السؤال بل يسأل

عنهم لان عنده وان كان قول الخصم تعديلا فالعدد في المزكى شرط عنده وعندهما
 لا يشترط العدد ✎ وان كان المدعى عليه عند دعوى المدعى بخمد دعوى المدعى
 فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف
 الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى
 ما لم يسأل من غيره ✎ وذكر في الجامع الصغير في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم
 في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ✎ يكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض
 الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول
 اصدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعى وان قال كذبوا
 لا يقضى هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله
 ولا يقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كالمشهد
 عليه شاهد واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قول ذلك اقرارا كذلك ههنا
 بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرار واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا
 او مستورا يسأله القاضي اصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا
 فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى وان كان المزكى اثنين فعندهم
 أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى الجرح أولى
 لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح أولى كالمعدله اثنان وجرحه
 اثنان كان الجرح أولى في قولهم جميعا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا عدلهم واحد
 وجرحهم الا آخر القاضي يتوقف لا يقضى بشهادتهم ولا يرد بل ينتظران جرحهم
 الا آخر ثبت الجرح وان لم يجرحهم الا آخر بل عدلهم ثبتت العدالة وان جرحه واحد
 وعدله اثنان ثبتت العدالة في قولهم لان قول اثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف
 قول الواحد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لان قول الاثنين
 يساوي قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الا آخر
 عشرة لا يترجح صاحب العشرة ✎ رجل ادعى على رجل حقا وأقام على ذلك شهودا
 فجرحهم الخصم وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على وجهين اما ان جرح جرحا مفردا
 لا يدخل تحت الحكم نحو أن يقول أنا اقيم البينة على ان يشهد المدعى فسقة
 أو زناة أو على اقرار الشهود ان المدعى استأجرهم على هذه الشهادة أو على اقرارهم
 انهم قالوا الاشهادة عندنا لا المدعى على هذا المدعى عليه في هذه الخصومة أو على
 اقرارهم انهم قالوا الاشهادة عندنا لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ولا على غيره
 أو على اقرارهم انهم قالوا ان المدعى مبطل في هذه الدعوى أو على اقرارهم انهم

شهودا بزور أو على أقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر لم تقبل
 شهادة شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علماءنا رحمه الله تعالى به وذلك
 الخصاص رحمه الله تعالى أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي رحمه الله تعالى
 والصحيح مذهبنا الوجه منها أن شاهد الجرح بصير فاسقا بارتكاب الكبيرة يثبت
 ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهار الفاحش من غير ضرورة فلا يثبت الجرح
 بشهادة الفاسق وإن كان في اثبات هذا الجرح اثبات أمر دخل في الحكم وهو دفع
 الخصومة عن المدعي عليه إلا أن هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هتك الستار
 بأن يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم
 فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة * وإن ادعى الشهود عليه جرحا يدخل
 تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زنا أو وصفوا الزنا أو شربوا الخمر
 أو سرقوا أو شيا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعي لأن شهود الجرح وإن أظهرها
 الفاحشة فأنما أظهرها بالإيجاب الحد واقامة الحسبة فجازت شهادتهم وكذا
 لو شهدوا على أقرار المدعي أن شهوده شركاء في المشهود وكذا إذا شهد شهود الجرح
 أن شهود المدعي حدوا في قذف لأنهم ما أظهروا الفاحشة إنما حكوا اظهار
 الفاحشة من شهود القذف * وكذا إذا شهد شهود الجرح على أقرار المدعي على أن
 شهود المدعي فسقة جازت شهادتهم ما أظهروا الفاحشة فقبل شهادتهم وكذا
 لو أقام المشهود عليه البينة أن المدعي وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادته
 وقد خصم قبلت شهادتهم * وكذا لو أقام البينة على أقرار المدعي أن شهوده شهدوا
 بباطل أو على أقراره أن شهوده لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ولو أقام
 المشهود عليه البينة أن شهود المدعي صالحة على كذا من المال على أن لا يشهدوا
 على هذه الشهادة فإن القاضي يقول له هل أعطيتهم المال إن قال نعم أعطيتهم وأقام
 البينة على ذلك قبلت هذه البينة لأنه أراد بهذا استرداد المال منهم فيقبل وإن قال
 لم أعطهم المال لم تقبل هذه البينة لأنه أقام البينة على اظهار الفاحشة من غير
 أن يوافقها حكم فلا تقبل * الشاهد إذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل
 فأراد القاضي أن يقضي بشهادته فأخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح
 أقراره على نفسه إلا أنه إذا كان صادقا في الشهادة لا يسعه أن يخبر عن نفسه أنه
 ليس بعدل لأن فيه ابطال حق المدعي * المزكي إذا سأل عن الشهود وعرفهم
 بالعدل أو أراد التعديل روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقول هذا عندي عدل
 مرعى بن أبي الشهادة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وقال بعضهم هذا اللفظ

لا يكون تعديلا لان قوله عندي لفظ موهوم فلا يكون تعديلا ألا ترى أن الشاهد
لو قال الحق عندي لهذا المدعى يكون ذلك باطلا فكذلك في التعديل **✽** وقال بعضهم
هذا اللفظ في التعديل لا يوجب خللا **✽** ولو قال المعدل لأعلم فيه الاخير يكون
تعديلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة ألفاظ هو عدل مرضى جائز
الشهادة صالح مقبول القول لي وعلى وقال بعضهم اذا قال هو عدل جائز الشهادة
يكون تعديلا وعليه الاعتماد **✽** المشهود عليه اذا عدل الشهود قبل أن يشهدوا
عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه ~~أنكر~~ كما شهدوا به وطلب من القاضى
أن يسأل عن الشهود فان القاضى يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول
لا يبطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كان عدلا قبل الشهادة الا أنه تبطل
حالته **✽** رجل شهد عليه شاهداً بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل الا أنه غلط
أو وهم فان القاضى يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى
القاضى بشهادتهما لان قوله غلط أو وهم ليس يجرح فاذا عدل الشاهد الثاني
ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما **✽** ما **✽** وان شهد شاهداً على رجل بحق فقال
المشهود عليه بعد الشهادة الذى شهده به فلان على حق أو قال الذى شهده به فلان
على هو الحق فان القاضى يقضى عليه ولا يسأل عن الشاهد الا آخر لان المشهود
عليه أقر بالحق على نفسه فيقضى باقراره **✽** وان قال قبل أن يشهدوا عليه الذى
يشهده به فلان على حق أو قال الذى يشهده به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه
قال للقاضى سئل عنهم فان القاضى يسأل عن الشاهد من فان عدلا قضى
بشهادتهما وان لم يعدلا لا يقضى لان قوله الذى يشهده به فلان على ليس باقراره
في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط
والاقرار لا يثبت التعليق فاذا لم يصير اقرارا لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضى
أن يسأل عنهم ما سأل ولا يقضى قبل السؤال **✽** اذا شهد الشهود لرجل بحق فسأل
المركى عن الشهود فخرجوا وتم الجرح فقال المدعى أنا أتى بمن يعدلهم من أهل الثقة
وسمى قوما صالحين للمستهة عن الشهود فان القاضى يسمع ذلك ويسأل عنهم
فان عدلوهم سأل القاضى الطاعنين بما يطعنون لاحتمال انهم طعنوا بما لا يكون
ذلك جرحا عند القاضى فان بينوا ما به يكون طعنا كان الجرح أولى وان طعنوا
بما لا يصلح طعنا عند القاضى فان القاضى لا يلتفت اليهم ويقضى بشهادة شهود
المدعى وإذا وهذ المركى الشهود فطعن المشهود عليه وقال للقاضى سئل عنهم
فلانا وقلانا وممى قوما يصلحون للمستهة عن الشهود فان القاضى يسأل عنهم **✽**

فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى * وذكر بن جماعة رحمه الله تعالى
 في النوادر أن القاضى لا يلتفت اليه * شاهدان شهد الرجل والقاضى يعرف
 أحدهما بالعدل ولا يعرف الثاني فزكاهما المشاهد الذي عرفه القاضى بالعدالة قال
 نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضى تعديله ولا بن سلمة رحمه الله تعالى فيه قولان
 * وعن أبي بكر البلخى رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا والقاضى يعرف اثنين منهم
 بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضى يقبل تعديلهما والشاهد هذا
 الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصير رحمه الله
 تعالى * رجل غريب شهد عند القاضى فان القاضى يقول له من معارفك فان ساءلهم
 وهم يصلحون لالمسئلة سأل عنهم في السر فان عدلوه سأل عنهم في العلانية فان عدلوه
 قبل تعديلهم * اذا كان القاضى يريد أن يجمع بين تزكية السر والعلانية فقد ذكرنا
 أن القضاة في زماننا تركزوا تزكية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعنده
 شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضى والقاضى
 يقبل قول الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهدا بحق فقبال الشهود عليه
 هما عدلان وقال الشهود نحن أحرار لم نملك قط فان كان القاضى عرف الشهود بالحرية
 لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضى بشهادتهم حتى يقيم الشهود البينة
 انهم أحراراً ويقيم المدعى بينة انهم أحرار * ولو لم يقيم بينة انهم أحرار
 ولكن قال للقاضى سل عنّا فان القاضى لا يقبل ذلك منهم فان سأل عنهم فأخبر
 أنهم ما حران فقبل شهادتهم ما جاز ولا يستحب أن يقبل ذلك من الشهود الايبنة
 * وكذا لو قال الشهود كنا عبيد الكعبة فقبلا لا يقبل القاضى ذلك منهما الايبنة
 * ولو قال المشهود عليه * محذودان في قذف أو شرب كان فيما شهد الا يقبل القاضى
 ذلك منه الايبنة بخلاف الأول لان الحرية من شرائط أهلية الشهادة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم الناس أحرار الا في أربعة وذكر في جابتها الشهادة قبل ما ثبتت
 الحرية بالحجة لا تثبت الاهلية * اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضى
 عن الشهود فبحر حوالا يثبت في القاضى أن يقول للمدعى جرح شهودك وانما يقول له
 زد في شهودك أو يقول له لم تجهد شهودك * رجل نزل بين ظهرواني قوم لا يعرفونه
 قبل ذلك فأقام بين أظهرهم ولا يظهر لهم منه الا الصلاح والاستقامة كان أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يقول أولا اذا مضت سنة أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم
 أن يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمدرحمة الله تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع
 في قلوبهم وعليه الفتوى فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي مثل هذا ترك

التوقيت أو التفويض إلى رأي مبتلي به * شاهد شهد فعدل ثم شهد عند هذا
القاضي في حادثة أخرى قال إن كان العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل ونكاهوا
في القريب قال بعضهم مقدر بستة أشهر فادون ستة أشهر قريب وقال بعضهم
مادون السنة قريب والصحيح أنه يفوض ذلك إلى رأي القاضي وتصح تزكية السر
من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وقال محمد رجه الله تعالى من لا تقبل
شهادته له لا تصح عنه تزكية السر كما لا تصح تزكية العبلانية ولا من الفاسق
والمحدود والعبد والاعمى والصبي

مطلب فيمن لا تقبل
شهادته للتممة

* (فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة) وهي أنواع منها تممة الولاد والنسبة
قال في الاصل لا تقبل شهادة الانسان ينسب اليه الشاهد بالولاد ولا من ينسب
إلى الشاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لوالده
ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيده
ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الاحيران استأجره * وفي الاصل
ولا محدوده وان علما من قبل الاباء والامهات ولا لولد لولده وان سفل * امرأة
ولدت ولدا وادعت أنه من زوجها هذا وجد الزوج ذلك فشهد على الزوج أبوه
أوابنه ان الزوج أقر أنه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه
ولو شهد أب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما الا تمهما يشهدان
لولدها * ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجحد يشهد عايمها أبوها أنها ولدت وانها
أقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام
رجه الله تعالى وتقبل في رواية أبي سليمان رجه الله تعالى * واذا شهد الرجل
لابن ابنه على أبيه جازت شهادته * ابنا ملاعنة في بطن واحد شهدا الذي نفاها
لا تقبل شهادتهما وكذا شهادة اولادها ولو تزوج أحدهما بنتا الذي نفاها
لم يجز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان * وروى هشام عن محمد رجه الله تعالى
أنه يجوز شهادة ولد الملاعنة لزوج أمه الذي نفاه فعلى هذه الرواية تجوز شهادة
ولد الزنا للزاني بطريق الاولي شهادة الاخ لاخته ولا لولد جائرة وكذلك الاعمام
وأولادهم والعمات والخالات والاخوال * وتجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها
ولزوج ابنته وامرأة ابنه * ومن التهمة المانعة أن يجز الشاهد بشهادته إلى نفسه
مغنيا أو يدفع عن نفسه مغرما * رجل معه شاة مر عليه رجل فقال له الذي في يده
اذبحها فذبحها ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام البيعة

على ذلك شاهد من أحدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادة الذابح لانه أقر على
 نفسه بالضمان لم يشهد له * وقال عيسى بن ابان رحمه الله تعالى ينبغي أن تجوز
 هذه الشهادة بوجوه رجل باع عبدا وسلم الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه
 وأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا أن يبطل حق
 الرد أو وجد المشتري به عيبا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع وأولاده
 أن الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يدي المشتري
 لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه * وروى ابن
 سماعة رحمه الله تعالى لو شهد ابنا البائع أن الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع
 بذلك لم يجز ولو شهد ابنا البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفيع لم يجز * رجلان
 عندهما ودیعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للمدعي جازت شهادتهما
 ولو شهدا على اقرار المدعي لمن أودعهما والمال قائم أو مستهلك لم تقبل شهادتهما
 لانهما غاصبان في حق المدعي فهما يريدان بشهادتهما اخراج أنفسهما عن عهدة
 الضمان * ولو شهدا بذلك بعد رددهما المال على من أودعهما جازت شهادتهما
 وفي الوديعة الاملاء والعارية اذا شهدا على الذي أودعه أو أعاره أنه للمدعي لا تجوز
 شهادتهما ما قبل الرد وتجوز بعده * اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صغار
 أو بعضهم صغار لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حق نفسه * ولو كانت الورثة
 كبارا جازت شهادته * ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال
 * رجلان في يد حمارهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهنان جازت
 شهادتهما لانهما يشهدان على أنفسهما بابطال اليد * ولو شهد الراهنان لغيرهما
 بالرهن والمرتهن ينكر ولا تقبل شهادة الراهنين لانهما يبطلان عليه يد اثباتهما
 بالرهن الا أن الراهنين يصحان قيمة الرهن للمدعي * ولو كان الرهن جارية لرجلين
 فهلكت عند المرتهنين وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها المرتهنان
 للمدعي لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويصحان قيمة الرهن للمدعي لانهما أقرتا
 على أنفسهما أنهما كانا غاصبين * رجلان غصبا عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه
 فشهد له الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المغصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا
 قبل الرد والعبد قائم أو هالك في يده وقضى القاضي عليهما بالقيمة للمغصوب منه
 أو لم يقض وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المغصوب منه أو لم يدفعوا ما لم تقبل
 شهادتهما ما قبل الدفع فلانهما يجوزان ما عليهما من الضمان الى غير المغصوب منه
 واما بعد الدفع لا تقبل لانهما أبطلتا ملكا اثباتا للمغصوب منه في القيمة الأخوذة

فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهد الغير المقرض أن ما أقرضهما
 فلان كان للمدعي لا تقبل شهادتهما بذلك قبل أداء القرض أو بعده **§** رجلان اشتريا
 بخارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاها رجل وشهد له المشتريان ان شهدا بعدما نقضا
 البيع الفاسد وورد الجارية على البائع جازت شهادتهما ولو شهدا قبل ذلك والجارية
 قائمة في يدهما أوهاكت في أيديهما لا تقبل شهادتهما لان البيع بيعا فاسدا
 مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب **§** ولو كان القاضى نقض البيع الفاسد أو نقض
 المشتريان بحضوره البائع ولم تدفع الجارية الى البائع حتى شهدا أنها الرجل يدعيها
 لا تقبل شهادتهما لانها مضمونة عليهم ما فلا تقبل شهادتهما في تحويل الضمان
§ رجل اشترى من رجل جارية وتقايضهما تقابلا المبيع أو رد الجارية بعيب بغير
 قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاها رجل وأقام شاهدين أحدهما المشتري
 لا تقبل شهادة المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة بيع جديد في حق الثالث
 فيصير كان المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للمدعي فلا تقبل شهادته ولو كان
 الرد بالعيب بقضاء القاضى أو قبل القبض بغير قضاء أو بخيار رزوية أو شرط جازت
 شهادته سواء شهد بعدما ردها على البائع هذه الاسباب لان الرد بهذه الاسباب
 فسخ من كل وجه أو كانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالثمن بمنزلة الرهن
 وشهادة المرتبهين جائزة **§** رجل اشترى جارية بعد وثقايضها وجد بها جارية عيبا
 فردها بقضاء حبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضوره بأثنا شهد
 المشتري مع رجل آخر أنها للمدعي لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعدما دفعها
 الى بائعها جازت شهادته لان الجارية بعد الرد بالعيب مادامت في يده تكون بمنزلة
 المعصوبة لانها مضمونة بقيمتها حتى لوأهاكت الجارية لا يبطل الرد وكان عليه
 قيمتها **§** والغاصب اذا شهد بالمعصوب لغير المعصوب منه والمعصوب في يده لا تقبل
 شهادته وان شهد بعذر المعصوب على المعصوب منه جازت شهادته **§** ولو كان
 العبد هالك في يد بائع الجارية ثم ان اشترى الجارية وجد بها عيبا فردها بعد القبض
 بقضاء قاض مع رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية
 في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها للمدعي جازت شهادته لانها بعد هلاك
 العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لانها لوهاكت ينتقض الرد فكانت بمنزلة
 المرهونة وشهادة المرتبهين لغير الراهن جائزة **§** رجل مات وله على رجلين ألف
 درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما
 لرجل آخر أنه أخ الميت ووارثه لا وارث له سواء فانه يقضى بشهادة الغريمين لان

الاخ لا يرث مع الابن * فان كان شهيد شهود الاخ أولا وقضى القاضى للاخ ثم شهد
 الغريمين لرجل آخر انه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين لانهم ما يدفعان
 عن أنفسهم ما مطالبة الاخ بهذه الشهادة وكذا الوضيا دين الميت بأمر القاضى
 أو بغير أمره ثم شهد الابن لا تقبل شهادته ما لان الديون تقضى بأمثالهما وكانا بمنزلة
 البائعين والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان
 الدين عبد غصب في أيديهما من الميت فلم يدفعوا العبد الى الاخ حتى شهدا به الابن
 لا تقبل شهادتهما وان دفعوا الى الاخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما
 كما في الغصب ولو كان العبد ودبعة في أيديهما للميت جازت شهادتهما للابن دفعا
 العبد الى الاخ أو لم يدفعوا لانهما دفعا الى الأول عين حقه فلم يكن دفعهما ما يعا
 * مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر أن الدار للذي آجره أو شهد له مدعى أن الدار
 له مدعى ذكر الناطق في رحمه الله تعالى أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وان كانت شهادته في الوجه الأول لتصحيح الاجارة ففي الوجه
 الثاني لا يثبت حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال تجوز شهادته سواء كانت الاجرة
 رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادته في الوجه الثاني
 في اثبات حق الفسخ لنفسه من اسقاط الاجرة عن نفسه * ولو كان الشاهد
 ساكنا في الدار بغير أجر جازت شهادته في الوجهين * وتجوز شهادة رب الدين
 لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الوكالة والجامع * ولو شهد لمديونه بعد
 موته بما لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المديون في حياته ويتعلق بعد
 وفاته * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري
 وأنه كرا المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لان فيه تبعيد العهدة
 عن نفسه * اذا شهد الاجير لاستاذه بشيء اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب
 الكفالة أنه لا يجوز وذكر في الديات أجير القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو
 جازت شهادته وذكر الخصاص في رحمه الله تعالى ان شهادة الاجير لاستاذه مردودة
 وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قالوا ان كان الاجير مشتركا تجوز شهادته
 في الروايات كلها * وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجير وحده
 مشاهرة أو مسانمة أو مباوئة لا تقبل شهادته لاستاذه لا في تجارة ولا في شيء آخر
 * وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره الناطق في رحمه الله تعالى والصدور
 الامام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان أجير الوحيد يستحق الاجر
 بغير الزمان فاذا كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان منهما ما فيها شهد

اما الاجير المشترك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الاجارة
 فاذا لم يستوجب بشهادته اجرة انتفت التهمة عن شهادته ولهذا جازت شهادة
 القابلة على الولاية عند شرطها وهو العدالة * رجل مات وأوصى بفقراء خيرانه
 بشيء وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من خيرانه لما أولاد
 يمتا جون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما لانهم ماتوا بالاولاد
 فيما يخص اولادهم فبطلت شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق الاولاد بطلت
 أصلا لان الشهادة واحدة كالمشهد على رجل أنه قذف أمهم ما وفلانة لا تقبل
 شهادتهما وذلك محمد رحمه الله تعالى في وقف الاصل اذا وقف على فقراء خيرانه
 وشهد بذلك فقيران من خيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
 تعالى ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قياس قول محمد
 رحمه الله تعالى ينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 يجوز أن يبطل الشهادة في البعض ويبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى
 لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كان خيرانه ككثيرا
 لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون فان محمد
 رحمه الله تعالى ذكر في الزيادات لو أن سرية رحمت الى دار الاسلام باسارى فقلت
 الاسارى نحن من أهل الاسلام أو أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت
 السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان
 شوق اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة فكل من كان
 فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بيعة على دعواهم ان كانت الشهود
 من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا
 الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون
 فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش جمع عظيم فلا يعتبر
 حقهم ما نفع من الشهادة ولو أوصى بشيء من ماله لمسجد حيه وأنكر ورثته ذلك
 فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادته * وهكذا اذا شهد على وقف
 المسجد الجامع أو على ابناء السبيل وهم ابناء السبيل جازت شهادتهم * واختلفت
 المشايخ فيهم الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال
 الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى انه تجوز هذه الشهادة
 وأخرج الرواية من سير الوقف * وأما أصحاب المدرسة اذا شهدوا بالوقف على

المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته
 وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسألة الشفعة * داربيعت ولما شفعا
 فانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعا ان كان لا يطلب الشفعة وقال
 ابطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولانا
 رضى الله عنه وعندى هـ ذايخالف الشفعة لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال
 فاذا قال ابطلت شفعتي بطلت شفعتي واما الوقف على المدرسة من كان فقيرا
 من اصحاب المدرسة يكون مستقفا للوقف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال
 ابطلت حقى كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهدا لنفسه فيجب
 ان لا تقبل شهادته * روى عن بعض المشايخ اذا شهد اثنان من أهل سكة على
 وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان
 لا يطلب تقبل شهادته وقال مولانا رضى الله عنه وعندى في موضع هذه المسئلة
 والجواب نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقها وما اشبه ذلك
 * ولو وقف لبناء القنطرة او لاصلاح الطرق او حفر القبور او اتخاذ السقايات
 او الخانات للمسلمين او لشراء الاكفان لهم * ذكروا الناطق في رحمة الله تعالى انه
 لا يجوز ان كان في المسئلة نظر * رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة
 اقرت انها امة لفلان لرجل يدعيها لا تقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج
 اعطاه مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقبض المهر * رجل
 شهد على قضاء ابيه لرجل قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الرجل
 على قضاء ابيه وتجوز شهادته على شهادة قال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى
 اذا شهد ابننا القاضي لرجل ان اباها قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادته * ما
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى على قضاء ابيه ما قال وفيه ما قول آخر انه يجوز قال وفيه
 ناخذ * رجلان شهدا على رجل انه قال ان كذا كذا كما فعبدى خروانه قد كاه
 اباها قال ان كان الاب غائبا او حاضرا مقرا بما يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان
 الاب منكرا للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان المين على الضرب * رجل
 ادعى على رجل حقا فشهد للمدعى ابننا القاضي قال محمد رحمه الله تعالى
 القاضي يقبل شهادة الابنين * ولو شهدا ان اباها قضى للمدعى على هذا المدعى
 عليه لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل انه باع داره من هذا المدعى
 بألف درهم على انهما كفيلا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمناهما
 في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمائهما فكأنهما باعا وان لم يكن

الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما * رجل قال ان شربت خمر فعبدي حر
 فشهد رجل وامرأتان أنه شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعق
 العبد ولا يجحد * ولو قال ان سرق من فلان فعبدي حر فشهد عليه رجل وامرأتان
 أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنتقى هذا والاول سواء لا تقبل شهادة المرأتين
 ولا يقضى بشيء وذكر في النوازل أن محمد ارجحه الله تعالى قال اضمنه العشرة
 ولا أقطع يده ولا أعتق العبد * والصحيح خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسألة
 السرقة وشرب الخمر والفتوى فيهما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل
 حلف وقال ان اسمة قرضت من فلان دراهم فعبدي حر ثم ادعى فلان عليه القرض
 فشهد على ذلك أب العبد مع رجل آخر ذكر في النوازل أنه يقضى بالمسال للمدعى
 ولا يقضى بالعتق لان القضاء بعتق العبد قضاء بعتقه بشهادة أبيه نظيره مسلم
 حلف وقال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه
 الدار فامرأته طالق فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما
 لانها شهادة على المسلم بالولاء وان كان العبد نصرانيا فشهادتهما على النصراني
 بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعتق لا تجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى لانها في العتق شهادة النصراني على المسلم وهو مولى العبد وهو رجل
 اشترى عبدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع
 أن الثمن كان ألفا وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهد المعتقان أن الثمن كان ألفا
 لا تقبل شهادتهما ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الايقاع وأنكر البائع
 فشهد المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما
 * رجلان شهدا الرجلين بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدين على
 الميت فقال الأولان كنا أبرأنا من ديننا ولا حق لنا فيه جازت شهادة الأولين
 استغسانا * ولو قال كنا قبضنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان
 عليهما * رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال أيهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد
 اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على
 حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنین لصاحبهما بالوكالة في الخصومة
 والقبض * رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل آخر أن الطالب أقر
 أن الدين لفلان ان شهد المديون بذلك قبل اداء الدين لم تقبل شهادته وان شهد
 بعده جازت شهادته * رجل اشترى جارية وكفل لرجلان بما يلقونه فيها
 ثم شهد الكفيلان أن البائع اتقدا الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع

أبراه عن الثمن ثلاثة نفر لهم على رجل دين فشهدان منهم على الثالث أنه أبراه
 المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما لأنها يدفمان شركة الثالث فيما يقبضان
 من المديون **ب** وكذا لو قبضا شيئا من المديون ثم شهدا أنه أبراه عن حصته **ب** وقال
 محمد رحمه الله تعالى ان شهدا بذلك قبل ان يقبضا شيئا من المديون تقبل شهادتهما
 وان شهدا بذلك بعد القبض لا تقبل شهادتهما **ب** رجل وامرأتان شهدوا على زوج
 المرأتين أنه قال لنسائه اتن طوائق لم تجز الشهادة لا على طلاقهما ولا على طلاق
 غيرها **ب** واذا شهد الاجير لاس تاذه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى
 مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم تصرم مقبولة
 كمن شهد لامرأته ثم طاعها قبل التعديل لا تقبل شهادته **ب** وان شهد ولم يكن اجيرا
 ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط
 لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل نفسق قبل القضاء **ب** ولو ان القاضي لم يرد
 شهادته وهو غير اجير ثم صار اجيرا ثم قضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة
 وان لم يكن اجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة
 ابطال للشهادة **ب** فلان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد
 انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لامرأته فلم يرد القاضي
 شهادته حتى أباها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته
 الاولى لامرأته ثم أعادها بعد البيوتة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه
 الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا **ب** كذلك في مسألة
 الاجير **ب** رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي وجلين فعلماه الدعوى
 والخصومة ثم شهد له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علماه
 بأمر القاضي ولا بأس بذلك بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها
 خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القاضي نصب ناظرا وهذا
 من النظر واحياء الحقوق **ب** الشاهد اذا كان بالريستاق فدعى الى المصلر لاداء
 الشهادة قالوا ان كان في موضع لو حضر لاداء الشهادة **ب** كنه ان يشهد ويبيت
 في منزله كان عليه ان يحضر لاداء الشهادة قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى
 انما يلزمه اذا دعى الى قاض يقبل شهادته **ب** ولو لم يحضر ولم يشهد بضيع حق
 المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة ولا يقضى بشهادته
 أو لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر **ب** وكذا لو كان له مدعى سواء شهود
 عدول يقبل القاضي شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه

عن الاداء في هذه الصورة لا يضل حق المدعي فان كانت شهادته أسرع قبولا
 من شهادتهم لا يسعه أن يمتنع عن الحضور وهذا بمنزلة التبديل اذا كان المعدل يعلم
 أنه لو لم يعدله غيره وسعه أن يمتنع واذا كان لا يعدله غيره لا يسعه الامتناع
 عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة
 الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكبر به دابة فبعث المشهود له اليه دابة تركها
 لاداء الشهادة لا تبطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان
 يجدد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى فان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال القتيبي أبو الوليد
 رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قاله في الطعام ان لم يكن المشهود له هيا
 طعاما للشاهد بل كان عنده طعام قدم اليهم فأكوه لا ترد شهادتهم فان كان هيا
 لهم طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن
 كذلك ولا يمكنه جمع التماس للاستشهاد وهما لهم طعاما أو بعث اليهم دواب
 وأخرجهم من المصرف فركبوا أو كوا وطعامه اختافوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك ولا تقبل في أكل الطعام وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما والقوي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان
 العادة تجرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانسكة فانهم يذلون السكر
 والجلاب ويثرون الدراهم ولو كان ذلك قدما في الشهادة لم يفعلوا * رجلان
 شهدا على مريض صاحب الفراش أنه طلق امرأته فلانا وقالوا أشهدنا بذلك في صحته
 وأمرنا بكتماة فكتماناه لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا على أنفسهما بالفسق
 وعن أبي القاسم الصغار رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأة أو عتق أمة
 وقالوا كان ذلك عام أول جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولانا
 رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهما اذا علموا أنه يمسكها امسك الزوجات
 والاماء لان الدعوى ليست بشرط هذه الشهادة فاذا أحردها صاروا فسقة
 * ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا به التوبة أن الولي عفا عنهما قال الحسن رحمه الله
 تعالى لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عننا وعن هذا الواحد في هذا
 الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اقبل في حق الواحد قال الحسن رحمه الله
 تعالى اقبل في حق الكل * ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء
 استغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال
 ذلك فسامهم القاضي فقالوا كنا على شهادة تساقوا لا يقضي القاضي بشهادتهم

ويقيهم من عنده حتى ينظروا في ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني
 يشهدان بذلك جازت شهادتهما * رجل شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض
 شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح
 عن مكانه ثم قال أوهمت بعض شهادتي أو غلظت أو نسيت لا تقبل شهادته * قالوا
 وكذا لو نسى بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته
 اذا كان عدلا قبل * هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظه
 الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته * وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى في المنتقى اذا شهد عند القاضى بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال
 شككت في كذا وكذا منها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضى بالصلاح
 ولم يكن متهم ما تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته
 وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المهر اذا شهد عند القاضى بشهادة ثم زاد فيها
 قبل أن يقضى القاضى أو بعد ما قضى أو قال أوهمت أو غير متهمين قبل القاضى
 ذلك * ثم ما ذكره الناطق في الواقعات * ولو قال الشاهد تعمدت ولم أخطأ
 ثم بدلت فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في المجرى عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى فأما تقييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان
 ذلك بعد الاعتراف ذكر في الكتاب في مواضع * رجل ادعى دارا في يد رجل
 وأقام شاهدين فشهدا أن الدار له فان القاضى يقضى بالبناء والدار للمدعى فان قال
 قبل القضاء ليس البناء له المأهول والشهود عليه يقبل ذلك منه ما يقضى للمدعى
 بالساحة دون البناء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليه ما قيمة البناء للمقضى عليه
 لان اسم الدار يتناول البناء تبعا واذا بينا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين
 المحتمل * رجالان قالوا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المنتقى أنه تجوز
 شهادتهما * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندى
 في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته * وكذلك لو أن رجلين
 قالوا كل شهادة نشهد بها فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا شهدا وقالوا لم نتذكر
 حيث قلنا ثم تذكرنا جازت شهادتهما ولو قال المدعى ليس لي على دعوى هذا الحق
 بينة ثم جاء بيينة ذكر الناطق عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل * وروى
 ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل انه كذب شهوده * ولو قال
 ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل شهادته * وروى الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

في النوادر رجل جاء بقبالتين على رجل مكتوب في أحدهما ان اقلان عليه ألف
 درهم لاشيء عليه غير موم مكتوب في الاخرى عليه مال آخر لاشيء له عليه غيره
 ولا وقت ولا تاريخ أو كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال
 كله وفي النوادر لابن رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشيء الا ان يكونا في وقتين
 مختلفين فيجب الاخر والا قول باطل ومن الشهادة البسطة الشهادة بالمجهول
 رجل غصب جارية فجاء المغضوب منه بشهود فشهدوا أن المدعي عليه غصب
 جارية له قال في الاصل تقبل الشهادة ويجبس المدعي عليه حتى يجيء بها ويردها
 على صاحبها فان احضر المشهود عليه جارية ان اتفق الغاصب والمغضوب منه
 أن جاريته هذه يقضى بها للمغضوب منه فان أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية
 جارية للمدعي وادعاها المدعي لا يقضى بها للمدعي مالم يعد البينة أنها هي التي
 غصبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الحبس
 لافي القضاء بالجارية قال الفقيه أبو بكر الاعمش رحمه الله تعالى تأويل هذه
 المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب أنه غصب منه جارية حتى يكون الثابت
 بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز فيؤمر بالبيان في صورة الاقرار
 لوجاء بجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله **ب** املوا وشهدوا على فعل
 الغاصب لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول **ب** قال عامة المشايخ رحمهم الله
 تعالى تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكروا قيمتها
 في حكم الحبس لافي القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون به من الشهادة عادة
 فالقول تقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة لا تقع باب الظلم فان قال الغاصب
 ماتت تلك الجارية أو قال دعتهوا ولا أقدر على ردها ان صدقه المغضوب منه في ذلك
 وطلب منه القيمة يقضى له بالقيمة وان كذبه يجبس الغاصب حتى يمضي زمان
 يقع عند القاضى أنه عاجز عن ردها وذكروا في الجامع أن الشهادة على الغصب
 مقبولة وان لم يذكروا قيمته **ب** وذكروا في الاصل رجل قال لغيره أودعتك عبدا
 وأمة وقال المودع ما أودعتني الأمة وقد ماتت فأقام المدعي شهودا فشهدوا على أنه
 أودعه عبدا وأمة ضمن المدعي عليه قيمة العبد بمجوده ايداع العبد ولا يضمن قيمة
 الأمة نهلا كما عند المودع قالوا انما تقبل البينة على الايداع اذا وصفوا العبد
 والقاضى يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف بان لم يعرف القاضى ذلك سأل
 المدعي اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا شهدوا أنه أودعه الأمة وعبدا ولم يصفوا
 العبد لا تقبل شهادتهم **ب** قالوا على قياس مسئلة الغصب ينبغي أن تقبل ويجبس

حتى يبي به كافي الغصب وهو وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في فصل الوديعة أصلاً
 وتقبل في فصل الغصب وهو وجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعد من الشهود
 عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة فتمكنت
 الجهالة لكان الضرورة ولا ضرورة في الإيداع وهو ذكر في المنتقى شاهدان شهدا
 على رجل أنه غصب لهذا شاة وأدخلها في غنمه تقبل شهادتهما ويقضى عليه
 بقيمة الشاة ولو شهدا أن شاة لهذا دخلت في غنم هذا لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أن
 شهدا على رجل أنه غصب منه ثوباً واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وإنما لا تقبل
 لأن بيان المورد شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لأنهما إذا اختلفا في اللون
 يختلف المعصوب وإنما شهد كل واحد منهما ما على ثوب آخر * ويجوز أن تقبل
 الشهادة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا تقبل كقولهم شاهدان على محدود
 وذكر الحدود الثلاثة وسكتا عن الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد
 الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة * رجلان شهدا أن لهذا
 الرجل في هذه الدار ألف ذراع فإذا الدار خمسمائة ذراع بطات شهادتهما المظهر
 الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا أن لهذا في هذا القراح عشرة أجرة فإذا القراح
 خمسة أجرة * رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال بعثني هذا العبد بألف درهم
 وقد نكث الثمن فأنكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على
 إقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال له سأعبدني زيد
 وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد أو قرأ البائع أن اسمه زيد قال لا يتم
 البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن لان قبض الثمن ثبت
 بشهادة الشهود على إقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن البيع لزمه البيع
 بنكوله فان شهد شاهدان أن البائع قرأه باعه عبده زيد المولود فنسبوه إلى شيء
 يعرف من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والاولى
 في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبته الى معروف أن أجيزه وكذلك الامة
 * رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا أنه وارث فلان الميت
 لا وارث له سواء فان القاضي يسألهما عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لان الورثة
 مختلفة لاختلاف أسمايها والقضاء بالجهول متعذر * فان مات الشاهدان
 أو باقيل أن يسألها لا يقضى القاضي بشيء * ولو أقام المدعي شاهدين أنه وارثه
 وان قاضي بلدك فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له سواء وأشهدتا
 على قضاة ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان هذا القاضي يسأل المدعي

عن السبب الذي قضى له القاضى به فان بين سبب ارضى له بالميراث لان قضاء
 القاضى يحمل على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك في ارضى له بالميراث ولا يقضى
 بالسبب الذي بين المدعى لان هذا القاضى لا يدري أن القاضى الا قول يقضى
 بذلك السبب أم لا ولا رجل ادعى على رجل أنه شيخ وليه فلانا موضحة عمدا فبات منها
 فشهد الشهود على الموضحة وقالوا لا ندري مات أو لم يميت ذكر في المنتقى أنه تجوز
 شهادتها على الموضحة لانها اتفقا على الموضحة قال اذا شهد الشهود لرجل بدار
 في يد رجل وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حدودها اذا أمسينا
 اليها لئلا نعرف أسماء الحدود فاذا اتهمنا اليها بين حدودها ونعرف أنها
 لهذا المدعى وفي ملكه وفي يد هذا المدعى عليه فان القاضى يقبل بذلك منهم ما
 اذا عدلوا فيهم القاضى مع المدعى والمدعى عليه وأمينين له ليوقف الشهود على
 الحدود ويحضرها فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى
 فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون الى القاضى ويشهد الامينان أنهم
 رفقوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضى بالدار التي
 شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا القرية والحانوت وجميع الضياعات
 والعقارات ولو شهد أن الدار التي في بلدة كذا في محلة بنى فلان تلاصق دار فلان
 ابن فلان الفلاني في يد فلان المدعى عليه هذا لهذا المدعى وفي ملكه لئلا نعرف
 حدودها ولا تقف عليها وقال المدعى للقاضى أنا آتيتك بشهود آخرين يعرفون
 حدود هذه الدار وأتى بشاهدين يشهدان له أن حدودها كذا وكذا اختلف
 جواب هذه المسئلة في النسخ وذكر في بعضها أن القاضى يقبل ذلك ويحكم بها
 للمدعى كما في المسئلة الاولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى لان
 الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فكان
 وجودها وعدمها سواء وكذا القرية والحانوت وجميع العقارات ثم قال
 في الكتاب وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كان مشهورة باسم وحل نحو
 دار عمر بن حارث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لا نسان
 ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول
 صاحبيه رحمه الله تعالى وهو الضيقة اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف
 ايضا وأجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبي حنيفة وابن أبي ليلى
 رحمه الله تعالى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهورا
 فشهد الشهود على حدود ثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استعسنا يا

ويقضى بها المدعى ويجعل الحد الثالث محاذي للحد الاول فان ذكروا الحدود
 الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا تقبل شهادتهم قياسا واستحسانا * ولو شهدوا
 أن جميع ما في قرية كذا من الدور والاراضي وغيرها التي هي معروفة للمدعى
 هذاميرات له عن أبيه فلان لا نعرف له وارثا غيره ونحن نعرف الحدود جازت
 شهادتهما الطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كانا لا نعرفان الحدود لا تقبل شهادتهم
 * رجلان شهدا على رجل أنه نفض حائط الفلان أن ذكر الحدود الحائط وبينوا
 الطول والعرض جازت شهادتهم وان لم يذكر واقمته لان بيان الحدود والطول
 والعرض يعرف القاضى قيمته بالسؤال من الامل * قال مولانا رضى الله عنه
 وعندى لا بد أن يذكروا أنه من المدر أو الخشب وبينوا موضعه لان الحائط
 من المدر مع الحائط من الخشب يختلفان اختلافا فاحشا * رجل ادعى بحجرى ماء
 في أرض رجل وطريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا يسمع دعواه
 ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه يسمع
 دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك * رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وجواز
 اقراره أن الخمسة من اولاده فلان ذكر أسماءهم في الصلح عليه ألف درهم
 ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وأنكر سائر الورثة فشهد الشهود
 على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا حضورا عند الاقرار
 قالوا ان اقر سائر الورثة بأسمائهم هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو اقر الرجل
 لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان
 المال له وان جحد سائر الورثة بأسمائهم يكف المدعون اقامة البينة على انهم
 يسمون بالاسم التي ذكر الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك
 الاسم يقضى لهم بالمال * رجل ادعى على رجل أنه استهلك عليه دوابه عددا
 معلوما فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ينبغي
 أن يذكروا الذكور والاناث فان لم يذكروا ذلك أخاف أن تبطل الشهادة
 ولا يقضى بشيء وان بينوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون لان
 المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لابلون * قال مولانا رضى الله عنه ينبغي
 أن يشترط بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة
 والذكورة لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد وقدم قبل هذامسئلة
 المتفق اذا شهد الشهود أن المدعى عليه غصب شاة لهذا المدعى وأدخلها في غنمه
 جازت شهادتهم وان لم يذكروا الانوثة والذكورة والشاة اسم جنس يتناول

الذكر والاثني والذو وكل انسانا بأن يشترى له جارا أو فرسا مع التوكيل
وان لم يذكر الذكورة والانوثه وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذكورة والانوثه
لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على انه يشترط بيان الذكورة والانوثه في دعوى
العصب والاستهلاك * رجل ادعى على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا
أن المتوفى أخذ من هذا المدعي من دياره درهم ولم يعلمواكم وزن الدراهم
قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة درهم حرز وهاتم يشهدان بقدار ما يتيقن
عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بوجودها الاحتمال أنها تكون موهبة
فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم * رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع
دراهم وأخذ الثوب واقترا من غير أن يعقدا بيعا بلسانها جاز ذلك فان وقعت
الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين
أن يشهدا أنه دفع اليه درهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان
بينهما مقدمات بعلم الشهود أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي
الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع بالتعاطي * رجل ادعى دارا أنه
ورثها من أبيه ورجل آخر ادعى أنه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء مدعي الشراء
بالشهود فشهدوا أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا
ان كانت الدار في يد مدعي الشراء أو مدعي الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة
على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو في يد الوارث اما
اذا كانت في يد المشتري أو في يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة
على البيع والتسليم أو الشهادة على البيع والقبض وثمة لا يحتاج الى ذكر ملك
البائع ولان مدعي الميراث والشراء من الميت كل واحد منهما يقر بملك الميت فلا حاجة
الى ذكر ملك الميت كالمشهدوا أن الميت أقر أنها للمدعي * نهر في أرض رجل
ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهودا فشهدوا أن المدعي كان
يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا أنه له فيه مجرى الماء أو حقا ثابتا
في ذلك ولو أقر المدعي عليه فقال للمدعي كنت تجري فيه الماء وأنت غاصب
وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرر له باليد ولا تقبل منه دعوى
العصب الابينة

مطلب ومن الشهادة
الداخلة شهادة الانسان
على فعل نفسه

* (فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه) * اذا شهد
القاسمان فيما اقتسما جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما او صورة ذلك اذا اقتسما الدارين

الوارثين ثم شهدا أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الآخر
 كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى لأن الملك لا يثبت بقسمتها ما لم يترضاها على ذلك أو يستعملان
 القرعة * رجلان شهدا أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أن فلانا وكله يبيع عبده
 فأعلمناه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما ولو قالنا شهد أن زوج هذه
 المرأة قال لنا أخيرا امرأتى فلانة فخيرناها فاخترت نفسها لا تقبل شهادتهما
 * ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنه كره قبضه ففلا نحن وزناه عليه
 ان كان من المال خاضرا عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا تجوز
 * وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كال في المكيل وشهادة الذي ذرع
 في الذرع * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى
 استأجر فاعلى بناتها وغير ذلك مما لا يجب عليهم ما الضمان في ذلك جازت شهادتهما
 * وان قالوا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى
 ويضمنان قيمة الداء للمدعى عليه * وذكر في طلاق الامل شهد أن فلانا
 قال لامرأته أنت طالق ان كتبت فلانا وفلانا لا نغسهما فشهدا أنها قد كتبت
 أو شهدا أنه قال لها يوم تكلمت ما امرأتى فلانة فهي طالق وانها ما قد كتبتها
 شهادتهما باطلة * وكذا لو شهدا على رجل أنه قال لعنده فلان ان كتبت الشاهد من
 فأنت حر وان قد كاهما والمولى يحمد * أو شهدا أنه قال للشاهد من ان كتبت
 عبدي فهو حر وانها ما قد كاه فشهدا باطلة * ولو شهدا أنه قال لعنده ان دخلت
 داره من الشاهد من فأنت حر وان قد دخل دارها فشهدا باطلة * ولو حلف
 أن لا يقرضها شيئا فشهدا أنه قد أقرضها ما جازت شهادتهما * ولو شهدا أنه حلف
 بعق مائة كذا أن لا يستقرض شيئا أبدا فشهدا أنها ما قد أقرضها لا تجوز شهادتهما
 ولا يهتق العبد * ولو شهدا أنه حلف أن لا يستقرض شيئا أبدا وان قد طلب منهما
 أن يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما * ولو حلف أن لا يهدم داره من أولاد يقطع
 يهدمها فشهدا أنه فعل ذلك ما لم تجز شهادتهما * وذكر في طلاق الامل
 لو شهدا على رجل أنه أمرهما أن تزوجاه فلانة وانها ما قد فعل ذلك جازت شهادتهما
 * رجل قال ان دخل دارى أحد فامرأته طالق فشهد ثلاثة انهم دخلوا داره قال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى ان فالواد خلنا جميعا لا تقبل شهادتهم وان فالواد خلنا
 ودخل هذا معنا جازت شهادتهم * وسئل ابن أنى يوسف رحمه الله تعالى عن هذه
 المسئلة فقال اذا شهد أربعة أو ثلاثة اننا قد دخلنا جميعا تقبل شهادتهم وان كان

اثنين لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رجه الله تعالى أصبت وخالفت أياك يا رجلان
 شهدا على رجل أنه قال لهما ان مسست جسدها كما عبدي حر فشهدا أنه قد مس
 جسدهما قال محمد رجه الله تعالى لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه قال ان مسست
 ثيابي كما عبدي حر فشهدا أنه قد مس ثيابهما جازت شهادتهما قالوا اذا أراد الشهود
 في هذه المسائل أن يشهدوا بالعتق فطريقتهم أن يشهدوا بالعتق لا غير ذلك
 رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البلخي
 رجه الله تعالى ينبغي أن يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع
 يده على ما أوصى له رجه الله تعالى اني القاسم رجه الله تعالى اذا ادعت امرأته ورثة
 الزوج مهرها فأنكر الورثة فكأحها وكان الشاهد تولى تزويجها قال يشهد على
 النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كملت
 أنا كما عبدي حر وانه قد كالم أباها قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان الاب
 مقرا أنه قد كالمه فالشهادة باطلة * وكذا لو كان الاب غائبا أو ميتا وان كان الاب
 حاضرا منكر جازت الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربه * ولو شهدا
 أنه قال عبدي حر ان ضربت كما فشهد شاهدان سواهما أنه قد ضربها لم تجز شهادتهما
 وكذا ان أقر المشهود عليه بضربها وانكر اليمين * رجل عليه ألف درهم لرجل
 فوزن الغريم ألفا ووضعها بين يدي الطالب وقال خذها قد أوفيتك فقال الطالب
 لرجل آخر ناواني هذه الدراهم فناولها ثم شهد على المقضى أنه هو الذي دفع اليه ألف
 درهم جازت شهادته * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ورجل آخر أياكم
 طلق امرأتي فهو جائز أو قال أمرها في أيديكم فأياكم طلقها فهو جائز والزوج بمحمد
 ذلك لم تجز شهادتهما ولو أقر الزوج بالامر وشهدا ثمان على طلاق الثالث لم تجز
 شهادتهما من قبل أمم شركاء في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة
 بعضهم على البعض له ولا عليه * قال أبو حنيفة رجه الله تعالى في الكياليين
 شهدا أن هذا باع من هذا كرحنطة وكلماء نحن للمشتري بأمر البائع فشهادتهما
 باطلة * رجلان اشترى من رجل ثوبا ونقده الثمن اوله بنقده حتى شهدا ان البائع
 أقر أن هذا الثوب لهذا المدعي أمر في بيعة والمدعي يصدقه قال محمد رجه الله تعالى
 لا تقبل شهادتهما * محضر ضاع من ديوان القاضي وفيه شهادة بالشهود بحق
 والقاضي لا يذكر ذلك فشده عنده كاتبا ان الشهود هذا شهدوا بكذا لا ينبغي
 للقاضي أن يقضى بشهادتهما * ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبا
 عنده ان هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي يقبل ذلك * وكذا لو ضاع اقرار

رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا القرض لك لهذا بكذا وقد سمعنا فان القاضي
 يقبل ذلك لان في مسئلة المحضر شهد الكاتبان على شهادة الشهود والشهادة على
 الشهادة باطلة لا تقبل بدون التجميل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والاقرار شهدوا
 على حق محكوم به او على اقرار الخصم فجازت شهادتهم * ذمى مات فشهد عشرة
 من النصارى انه أسلم لا يصلى عليه بشهادتهم * وكذا لو شهد فساق من المسلمين
 * ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية اوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولى
 المسلم انه أسلم وانه اوصى اليه واراها ان يأخذ ميراثه وشهد اثنان من أهل الكفر
 بذلك يأخذ الولى المسلم ميراثه بشهادتهم * لان شهادتهم على اسلامه في حكم
 الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلى
 عليه بشهادة الولى المسلم ان كان عدلا * ولو لم يشهد على اسلامه غير الولى يصلى
 عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث * ولو شهد رجل وامرأتان من أهل
 الاسلام انه أسلم وهو يجدي به الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان نفسها ما
 لا تقتل بشهادة النساء * ولو شهد عليه ذميان انه أسلم فشهادتهما باطلة لانه
 مرتد في زعمها وشهادة الذمى على المرتد باطلة وكذا العبدان والمخدودان في القذف
 * ولو شهد على نصراني أربعة من النصارى انه زنى بأمة مسلمة فان شهدوا انه
 استكرهها احد الرجل وان قالوا وعنه درى الخدع عنهما ويعز والشهود لحق
 الامة المسلمة لان في الوجه الاول لم يشهدوا عليهم بالخدع فثبتت شهادتهم شهادة على
 الذمى فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالخدع فبطلت شهادتهم في حقها
 واذا بطلت في جانب المرأة بطلت في جانب الرجل وانما يعز والشهود لانهم قد فوا
 الامة ولعدم احصان المقدوف لم يجب المدعى على الشهود فيجب التعزير * وكيل
 في مجلس القضاء اذا ادعى لموكه محضرة موكه ان لموكه على هذا كذا وقال المدعى
 عليه قد قضيت فأنكره وكل المدعى القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر
 انه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لانه ادعى المال عليه بحكم الوكالة فاذا
 شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته * وهو فرقوا بين هذا
 وبين المسئلة المذكورة في الكتاب * رجل ادعى على رجل مالا انه اقترضه فحجده
 المدعى عليه المال فاقام المدعى شاهدين فشهد أحدهما انه اقترضه وشهد الآخر
 انه اقترضه ثم قضاه فانه يقضى بالقرض بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض
 والقضاء لم تبطل شهادته بالقرض * ووجه الفرق في ذلك ان شاهد القرض
 والقضاء لم يشهد بقيام الدين للحال وانما شهد بالقرض فلم يكن متناقضا * اما

في مستثلتنا وكيل المدعى ادعى عليه المال للجمال فاذا شهد على القضاء كانت
شهادته على القضاء مبطلة دعواه الدين بحكم الوكالة امرأة وكنت رجلا ليطلب
مهرها من الزوج فاذا ادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل مع آخر على انها اختلعت
على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كافي مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر
في الكتاب من رجلان شهد الرجل على رجل بعد في يده فاقام المشهود عليه البينة
أن الشاهد ادعاه قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض والله أعلم
(باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده في بعض ما شهد له) *
في الباب فصول أربعة فضل في الشهادة التي تخالف الدعوى الشهادة وفصل
في تكذيب الشهود المدعى وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل في تعارض
البينتين على الموت في وقتين مختلفين * اما الفصل الاول فهو فصل الشهادة التي
تخالف الدعوى الاصل فيه أن الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت
لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خالفت لم يوجد الدعوى فتبطل ضرورة
وتكذيب الشاهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة لما قلنا * والاصل في تعارض
البينتين أن القاضى اذا تبين يكذب احد الفريقين لا يقضى وعند التعارض ليس
احد الفريقين في تعينه للكذب أولى من الآخر فلا يقضى بشهادتهم * جئنا
الى المسائل * اما الشهادة اذا خالفت الدعوى فهو على وجوده اما ان كان المدعى به
دنيا أو ملكا أو عقدا فهو ان كان دنيا فشهدوا بأقل مما ادعاه المدعى فهو ما اذا ادعى
ألفا وخمسة مائة فشهدوا بخمسة مائة يقضى بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا
لو ادعى ألفا فشهدوا بخمسة مائة * ولو ادعى ألفا فشهدوا بألف والآخر
بخمسة مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده اتفاق
الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدان
على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا ليس بشرط عنده فتقبل
شهادتهم ما على خمسمائة بغير توفيق * ولو ادعى خمسة عشر فشهدوا بخمسة
عشر والآخر بعشرة لا يقضى بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان خمسة
عشر كلمة واحدة تدكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يتقاع على شيء
فلا تقبل * بخلاف ما لو ادعى ألفا وخمسة مائة فشهدوا بألف والآخر بألف
وخمسة مائة فانه يقضى بالألف لان ألفا وخمسة مائة تدكر بحرف العطف فكانت
الإلف مذكورة في شهادتهما فيقضى بما اتفقا عليه * وان ادعى ألفي درهم
فشهدوا بألف والآخر بألفين لم تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله

مطلبت باب من الشهادة
التي يكذب المدعى شاهده
في بعض ما شهد له

تعالى لان الالف غير الالفين فلم يتفقا على شيء * واما اذا كان المشهود به أكثر
 مما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى الفاضل شهيدا بالالف وخمسمائة أو شهيدا بالفي درهم
 لا تقبل شهادتهم ما به غير توفيق لانه كذب المشهود بالزيادة فان وفق فقال كان لي عليه
 ألف وخمسمائة الا أنى أبرأته عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به
 الشهود وتقبل شهادتهم حينئذ لانه وفق بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل وكذلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينه لان الشيء انما يحتاج
 الى اثباته بالبينه اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتفرد باثباته كولو ادعى الملك بالشراء فشهد
 الشهود بالبيعة فان ثمة يحتاج الى اثباته بالبينه اما الابراء يتم به وحده ولو افرق
 بالاستيفاء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته بالبينه لمكانه لا بد من دعوى التوفيق
 ههنا الاستحسان والقياس أن التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع التوفيق
 تصحح الشهادة وصحة كلامه * وجه الاستحسان أن المخالفة بين الدعوى
 والشهادة ثابتة صراحة فان كان التوفيق مرادا تزول المخالفة وان لم يكن التوفيق
 مرادا لا تزول فلا تزول بالشك فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق قرأت المخالفة
 وذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله تعالى أن محمدا رحمه الله تعالى
 شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق لم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا
 ادعى التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعي
 ما كان لي عليه الالف درهم قط لا تقبل شهادتهم ما به ولو ادعى خمسمائة فشهد له
 الشهود بالالف فقال الطالب ان لي عليه خمسمائة وقد كانت الفاق قبضت منها
 خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهادتهم ما بالخمسائة جائزة ولو قال لم يكن لي عليه
 الا خمسمائة بطلت شهادتهم ما به رجلان شهد الرجل على رجل آخر بقرض ألف
 درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجسامع الصغير أنه يجوز شهادتهم ما
 على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت
 القرض أيضا * وذكر في المنتقى رجلان شهدا أن لهذا علي هذا ألف درهم
 قد اقتضى من سامية وقال الطالب لم اقتض منه شيئا قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 رحمه الله تعالى يتضي بالالف ويجعل مقتضيا للائة * وذكر في العميون رجلان
 شهدا على رجل بالالف درهم وقالوا قد قضاها خمس مائة وقال الطالب لي عليه ألف
 ما قضى لي شيئا أو قال صدق في الشهادة على الدين وأوهما في القضاة أو قال شهدا لي
 بالالف بحق وخمسمائة بما ظل أو تزور قال ان عدلا جازا لافي قوله شهدا بما ظل أو تزور
 * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز شهادتهم ما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف

اذا شهد المدعي بأف وشهدا أن للمدعي عليه على المدعي مائة دينار والمدعي
 ينكر الدنانير هذا اذا كان المدعي به ديناً * فان كان المدعي به ملكا وشهدوا بأقل
 مما ادعى فهو ما اذا ادعى كل المداف شهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له
 بالنصف من غير توفيق لما قلنا في الدين * وكذا لو ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهد
 الشهود أنها اشتراها من الذي في يده جازت شهادتهم لانه لما ادعى ملكا مطلقا
 فقد ادعى الملك في الحال فيما مضى والشهود اذا شهدوا بالشراء فقد شهدوا له
 بالملك في الحال فكانت شهادتهم بأقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح به انما ادعاه
 المدعي فانه لو قال ملكي لاني اشتريتها من ذى اليد يصح ويكفي أن يكون آخر كلامه
 بيانا للاول بخلاف ما اذا ادعى أولا النتاج وشهد الشهود أنها اشتراها من ذى اليد
 لا تقبل شهادتهم الا أن يوفق فيقول نقبت في ملكي الا أنى بعتهامنه ثم اشتريتها منه
 فالمدعي التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم لان دعوه النتاج على ذى اليد
 لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهته فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتاج من جهة
 ذى اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بيانا للاول فلا تقبل
 الشهادة بدون التوفيق * ولو ادعى أنه له ورثته من أبيه وجاء بالشهود فشهدوا
 أنه له ولاخيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له بأقل
 مما ادعاه * هذا اذا شهدوا بالملك بأقل مما ادعى وان شهدوا بأكثر فهو ان يدعى
 دارا في يد رجل أنها اشتراها من فلان غير ذى اليد وهو يملكها فجد المدعي عليه
 فجاء المدعي بشهود فشهدوا أنها له لا تقبل شهادتهم لان المدعي ادعى ملكا حادثا
 لا يظهر في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق
 الزوائد وفي حق رجوع الباعة بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له بالزوائد
 نصا فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب الى معنى آخر فقال
 المدعي أقر بالملك لم ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت
 الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أنها داره
 ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى
 أن الدار له الا هذا البيت فشهدوا أن جميع الدار له لا تقبل شهادتهم الا أن في هذه
 الصورة اذا ووفق فقال كان كل الدار لي الا أنى بعته هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود
 تقبل شهادتهم ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لانه أقر على نفسه بزوال البيت
 عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وان لم يدع * ولو ادعى دارا
 في يد رجل أنها منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم

فلواذعى المذعى أنها والشهود شهدوا أنها منذ عشرين سنة جازت شهادتهم
 بما إذا كان المذعى به عقدا أو شيئا من أسباب الملك * رجل ادعى دارا في يد
 رجل أنها اشتراها من فلان غير ذى اليد فجاء بشاهدين فشهدا أن فلانا ذاك
 وهما له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يرفق فيقول اشتريتها منه
 فجدنى ثم وهبها لى بعد ذلك وأقام البينة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل
 التوفيق لوجود المخالفة صورة ومعنى * أما الصورة فظاهر * وأما المعنى فلان
 الملك الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشراء لان الهبة تفيد الملك بغير عوض
 ولا يكون فيه خيار الرؤية والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع
 عند الاستحقاق والشراء يثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا
 النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذى ادعاه أولا
 والى اثبات عقد شهده به الشهود فيكون في الحمل على هذا الوجه انشاء الخصومة
 والقاضي نصب لقطع الخصومات لانه انشأها وهذا النوع من التوفيق كما لا يثبت
 بدون الدعوى لا يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا أعاد البينة على التوفيق
 بخلاف ما تقدم لان ههنا اقربا للملك غيره ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير
 وليس باقرار على نفسه والدعوى لا تثبت الا بالبينة بخلاف الابراء ونحو ذلك لان
 ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى
 فلا تعتبر * وحكى عن الشيخ الامام أبى القاسم الصفار رحمه الله تعالى
 أنه قال ما لم يأت بينة أنه كان اشتراها من فلان ثم جدد فلان الشراء ثم وهبها منه
 وقبضها المذعى لا تقبل * ومشايجنا رحمه الله تعالى أنكر وأذلك وقالوا لو وجد بينة
 على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البينة على الهبة والنقض
 بعد الشراء كالأدعى الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة
 بعد ما جدد الشراء فاذا أقام البينة على هبة في وقت قبل الشراء مكان متناقضا
 * وان ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له منذ سنة
 فجد المذعى عليه فجاء المذعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها من الذى في يده منذ
 سنتين. وادعى المذعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يرفق فيقول اشتريتها
 من ذى اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم يمتهم من أبى ثم مات أبى فورثتها منه فاذا وبق
 على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضى له ولا يثبت هذا التوفيق ما لم يشهد
 الشهود بالبيع من أبيه لان دعوى البيع من أبيه دعوى على الاب فلا يثبت
 الابينة * وكذا الوادعى الارث أولا فشهد الشهود بالهبة أو الصدقة مكان الشراء

لا تقبل ما لم يوفق به عبد في يد رجل ادعى رجل أن الذي في يده تصدق به عليه منذ
سنة وقبضه وحمد الذي في يده فجاء المدعي بشهود فشهد أنه اشتراه من ذي اليد
منذ سنتين لا تقبل إلا أن يوفق فيقول اشترته منه منذ سنتين ثم بعته منه
ثم تصدق به على منذ سنة فاذا ووفق على هذا الوجه فشهد الشهود على البيع منه
ثم بالصدقة يقضى له * ولو ادعى أولا الشراء من ذي اليد منذ سنة فشهد الشهود
بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا تقبل إلا أن يوفق فيقول تصدق به على
منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم اشترته وشهد الشهود له بذلك
* ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل إلا أن
يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الأسباب
وحمد الصدقة فاشترته منه منذ شهر فاذا ووفق على هذا الوجه وأثبت بالبينة قبلت
بيته * ولو ادعى ميراثا عن أبيه منذ سنة وشهد الشهود أنه اشتراه من ذي اليد
بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان ووفق فقال حمدني الميراث واشترته منه الآن
قبلت بيته لكن إذا أعاد أعاد البينة على ذلك لان الشراء من ذي اليد دعوى
على ذي اليد فلا يثبت بدون البينة والشهادة الأولى قامت قبل الدعوى فلا تمسح
* ولو ادعى أمة في يد رجل وقال اشترتها منه بعدي هذا منذ شهر فحمد البائع
ذلك وجاء المدعي بشهود فشهدوا أنه اشتراه منه بألف من مقام من عند القاضي
لا تقبل لمكان المخالفة إلا أن يقول اشترتها بالبعد منذ شهر ثم حمدني فاشترتها منه
بألف درهم بعد ذلك فاذا ووفق على هذا الوجه وأعاد البينة على الشراء بألف تقبل
ذلك * ولو ادعى أولا أنه اشتراه منه بالبعد منذ شهر ثم جاء بشهود فشهدوا
أنه اشتراه منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض إلا أن يوفق فيقول
اشترتها منه منذ سنة كما شهد به الشهود ثم بعته منه ثم اشترتها منذ شهر
فاذا ووفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق
ويقضى له * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها له فجاء بشاهد من فشهد أحدها أنها
داره ورثها عن أبيه وشهد الآخر أنه ورثها عن أمه فالشهادة باطلة لانه لا وجه
للتوفيق بين الشاهد من * وكذا الوشهاد أحدها أنه اشتراه من فلان وهو يملكها
وشهد الآخر أن فلانا آخر وهما منه وهو قبضها * ولا يقال إذا اختلف الشاهدان
في سبب الملك فقد اتفقا على الملاك فوجب أن يقضى له بالملك كما لو قال لفلان على
ألف من قرض فقال المقر له لا بل من ثمن يبيع يقضى له بالألف واختلاف السبب
لا يضره وكذا الوشهاد أنه أقر أنه كفل للمدعي بألف درهم عن فلان فقال

الطالب قد أقرب بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان للمدعي أن يأخذه
 بالمسال * وكذا الوشهاد له بألف درهم من عن جارية فقال البائع أنه قد أشهد بها
 على هذه الشهادة والذي لي عليه ألف من عن متاع آخر وشهد الشهود على الاقرار
 بألف من فثمان جارية غصبها منه وقد ملكت لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار
 لان السبب انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كافي الاقرار فان الالف
 الواجب بالقرض والغصب واحد أما هنا حكم السببين مختلف لان الموروث
 من الاب يتضمن حقوقا غير ما تضمنه الموروث من الام من قضاء ديون الاب وتنفيذ
 وصاياه وغير ذلك فلا تقبل * ولو شهد شاهداً لرجل فقال لا نشهد أن فلانا هذا
 غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فبات عنده مولاة فقال المعضوب منه
 لم يردده على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته
 عليه وما كان من هذا شيء قال اذا لم يدع شهادتهم ما ضمنه القيمة * وكذا الوشهاد
 أنه غصب عبد الوان مولاة قتله عند الغاصب فقال المعضوب منه ما قتلته ولكنه
 قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبت عبدا ولا قتل هذا المدعي
 عبدا له في يدي كان عليه قيمته وكذا الوشهاد أن فلانا على هذا ألف درهم ولكنه
 قد أبراه منها وقال المدعي ما أبرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان له على شيء
 ولا أبرأني عن شيء قال اذا لم يدع شهادتهم على البراءة قضيت عليه بالالف * رجل
 ادعى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فأقام المدعي بيعة فشهدوا
 أن الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال كما شهدوا
 أنها في يده وفي ملكه فقد أقر له بالدار وان قال صدقوا أنها في يده ولا أصدقهم أنها
 في ملكه فله ذلك ويجعل المدعي عليه خصما * رجل ادعى على رجل ألفا
 فشهد الشاهدان أن له عليه ألف درهم وشهد أحدهما أنه أخوه بالالف الى سنة
 وأنكر الطالب فانه يقضى عليه بألف وهذا وما لو شهد أحدهما أنه قد قضاها خمسمائة
 سواء * اذا شهد الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار
 لفلان لرجل آخر غير المدعي عليه ليس هو لي فقدأ كذب شهوده ان قال هذا قبل
 القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي
 انما لفلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت
 ورددت ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد عليه ولا ي
 يوسف رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يضمن قيمة البيت للمشهد عليه ويكون
 ما بقي من الدار له وشهد له رجل في يديه عبدا ادعى رجل أنه اشتراه من ذي اليد

وذو اليد يجحد فجاء المدعي بشاهدين فشهدوا أنه باعه منه ولا يدري أهو البائع أولا
 جازت شهادتهما للمدعي ❦ ولو جاء المدعي بشاهدين فقال للقاضي العبد لنا باعه
 المدعي عليه من هذا المدعي فان القاضي يقضى بشهادتهما للمدعي ❦ شاهدان شهدا
 بشيء واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً
 مضافاً كالبيع والاجارة والطلاق والعناق والصلح والابراء تقبل وصورة ذلك
 اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بالالف الا انهما اختلفا في البلدان
 أو في الايام أو في الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما
 أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع ❦ وكذلك في الطلاق لو شهدا على
 الطلاق فشهدا أحدهما أنه طلقها اليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهد
 أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهد الآخر أنه أقرب بألف أمس جازت شهادتهما
 ❦ ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا أن يقولوا
 كنا مع الطالب في موضع واحد في يوم واحد فان ذلك ثم اختلفا في الايام
 والمواطن والبلدان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال أحيز الشهادة وعابهم
 أن يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس واذا استحسن وأبطل هذه الشهادة بالتممة
 الا أن يختلفا في الساعتين من يوم واحد يتفاوت فيجوز ❦ ولو اختلفا في الثياب
 التي كانت على الطالب أو المطرب أو المركب أو قال أحدهما كان معنا فلان وقال
 الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة واذا كان
 المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب والجنماية واختلف الشهود
 في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم ولو كان المنعصوب
 هالكاً فشهدا على القيمة شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار
 الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما ❦ وكذلك لو اختلف شهود الغصب
 شهدا أحدهما على الغصب والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ❦ وذكر في الجامع
 اذا ادعى ملكاً فجاء بشاهدين فشهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار
 المدعي عليه أنه ملك المدعي لا تقبل ❦ ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح
 واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت
 حكمه الا بفعل القبض كالمبسة والصدقة والرهن فان شهدا على معانة القبض
 واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى والقياس أن لا تقبل وهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى

* وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة
 في قولهم * ولو شهدا على الرهن فشهدا على معاينة القبض والاخر
 على اقرار الراهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة
 الغصب * وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل
 كما لو اختلف شهود البيع في جنس الثمن أو في مقداره * وان اختلفا في فعل
 ملحق بالقول كالقرض فاختلفا في المكان أو في الزمان لا تبطل الشهادة وان كان
 القرض لا يتم الا بالتسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة الطلاق والعناق * ولو اختلف
 شاهد القرض في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى لا تقبل وان اختلفا في الانشاء والاقرار
 لا تقبل شهادتهما في قولهم * ولو اختلفا في الطلاق فشهدا على تطليقتين
 والاخر على الثلاث أو شهدا على تطليقتين والاخر على تطليقة لا تقبل
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
 جازت شهادتهما على الأقل * ولو شهدا على تطليقة والاخر على تطليقة
 ونصف أو شهدا على تطليقة والاخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما
 على الأقل عند الكل * ولو شهدا على تطليقة الاخرى انما أنت خالية وشهد الاخر
 انه قال لها برية لا تقبل عند الكل لانهما اختلفا في لفظة الإيقاع وان كان معنى
 اللفظين واحدا وكذا لو شهدا على طلقها ان دخلت الدار وقد خات وشهد
 الاخر انه طلقها ان كانت فلانا وقد كانت لا تقبل عند الكل * وكذا لو شهد
 أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه قال لها أنت على حرام ونوى الثلاث
 لا تقبل عند الكل * ولو شهدا على طلقها نصف واحدة وشهد الاخر انه
 طلقها ثلث واحدة لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو شهد
 أحدهما انه طلقها ثلاثا وشهد الاخر انه طلقها فاشهاده باطله في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعندهما جازت شهادتهما على الأقل * ولو شهدا على طلقها
 أنت طالق وشهد الاخر انه أقر انه طلقها واختلفا في المكان أو في الزمان جازت
 شهادتهما * ولو شهدا على طلقها فلانة الدار فهي طالق وفلانته معها
 وشهد الاخر انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد دخلت فلانته
 طلق وحدها * وكذا لو شهدا على التخيير فشهدا على طلق زينب وعمرة
 وشهد الاخر انه طلق زينب جازت شهادتهما على الأقل على طلاق زينب * رجل
 ادعى على مولى العبد انه أذن العبد في التجارة وأقام شاهدين فشهدا على

الاذن والا آخر ان مولى العبد رآه يشتري ويبيع ولم ينهه لا تقبل شهادتهما رجل
 اشترى شيئا فادعى به عيما و أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب
 وشهد الآخر على اقراره بالبيع بالعيب لا تقبل هذه الشهادة * رجل عليه ألف
 درهم لرجل فادعى أنه أوفاه دونه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايفاء وشهد
 الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا وأقام
 شاهدين شهد أحدهما بالغصب والآخر على اقرار بالغصب * وكذا لو ادعى
 الغريم الايفاء فشهد أحد الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد
 الآخر أنه صاحب المال أبرأ الغريم لا تقبل * ولو ادعى الغريم أن صاحب المال
 أبرأه فشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أن صاحب المال وهب له المال
 أو تصدق به عليه أو حل له جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهد أحد
 الشاهدين على اقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر على الهبة أو الصدقة
 أو التحليل لا تقبل * ولو ادعى الغريم الهبة فشهد أحد شاهديه بالهبة والآخر
 بالصدقة لا تقبل * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهد أحد الشاهدين أن صاحب
 المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما
 * ولو ادعى الغريم الايفاء فشهد أن صاحب المال أبرأه جازت شهادتهما
 * ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه وأقام الشاهدين فشهدا على اقرار
 صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم عن البراءة كانت بالاستيفاء
 أو بالاسقاط فان قال كانت بالاستيفاء تقبل وان قال كانت بغيره لا تقبل
 * وان لم يبين وسكت ذكر في الاصل أن القاضي لا يجبره على البيان لكن لا يقضى
 بهذه الشهادة اذ المبين لان البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة بالاسقاط فاذا
 شهد الشهود بأكثر مما ادعى لا تقبل من غير توفيق * بخلاف ما اذا ادعى
 الغريم الايفاء فشهد الشهود بالابراء أو بالتحليل فان القاضي لا يسأله عن البراءة
 ويقضى بالبراءة من غير سؤال لان الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا
 لا يحتاج الى التوفيق فيقضى من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة
 الغريم بالاسقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفلا كفل بأمر
 المكفول عنه فاذا ادعى الايفاء فشهد الشهود بالابراء كان لصاحب المال أن يرجع
 يدنه على الاصيل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشيء كالأبرأه
 المكفول له * ولو ادعى الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة
 جازت شهادتهما لان الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين

بالمهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا اذا كان كفيلا * ولو ادعى على رجل الفلأوقام شاهدين فشهد أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر على إقراره بلألف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ورجل وكل رجلا يقبض دين له على رجل فان الوكيل يقبض الدين ويكون وكيلاً بالخصوصة في ذلك الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأمور يقبض الدين لا يكون وكيلاً بالخصوصة وكذا الرسول لا يكون وكيلاً بالخصوصة * فان جاء الوكيل الى المدين فأنكر المدعى عاينه المال والوكالة فجاء المدعى بشاهدين فهو على وجهين في وجه تجوز شهادتهما ولو يصير وكيلاً بالقبض والخصوصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجه يصير وكيلاً بالقبض ولا يصير وكيلاً بالخصوصة في قولهم * الوجه الاول اذا أقام مدعى الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكاه يقبض دينه عن هذا الرجل وشهد الآخر أن الطالب جرم في ذلك يعني جعله جرمياً جازت شهادتهما * وكذا لو شهد أحدهما أنه وكاه وشهد الآخر أنه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكاه وشهد الآخر أنه جعله وصياً له في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيلاً بالقبض والخصوصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يكون وكيلاً بالقبض ولا يكون وكيلاً بالخصوصة * وأما الوجه الثاني لو شهد أحدهما أنه وكاه يقبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكاه وشهد الآخر أنه أمره يقبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه وكاه والآخر أنه أنابه مناس نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما أنه وكاه وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حياته أو شهد أحدهما أنه جعله وصياً في حياته وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حياته لا تقبل شهادتهما لأن قوله جعله وصياً يكون على النيابة بعد الموت ففي هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل شهادتهما وفيما سواها جازت شهادتهما ولا يصير وكيلاً بالخصوصة عند الكل * ولو شهد أحدهما أنه وكاه وشهد الآخر أنه وكاه ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت العزل

طالب في تكذيب الشهود

* (فصل في تكذيب الشهود) المدعى اذا أكتفب الشهود فيما شهدوا له أو في بعضه لا تقبل شهادتهم اماناً لأنه تفسيق الشاهد أولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم توجد الدعوى واذا تكلم المدعى بكلام يحتمل أن يكون تكذيباً ان كان ذلك قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعد القضاء لا يبطل قضاؤه الا أن يكون ككلام الشاهد قطعاً * رجل ادعى داراً في يده رجل آخر له وأقام البينة

وقضى له القاضي ثم أقر المقتضى له أنه سادار فلان لرجل غير المقتضى عليه لاحق
 للمدعى فيها وصدقه فلان في ذلك أو كذبه لا يبطل قضاء القاضي لأن قوله هي
 لفلان لاحق لي فيها يحتمل النفي من الأصل فيكون كذابا بالشهود ويحتمل
 أنه لاحق له فيها لأن المقتضى له ملكها منه بعد القضاء وإن كان ذلك في مجلس
 القضاء بأن كان باعه من المقر له قبل القضاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصبها
 المقتضى عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضاء فصار للمقر له فلا يبطل القضاء
 بالشك * ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط فالمسئلة
 على وجهين إما أن بدأ بالقرار وثني بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم تكن لي قط
 أو بدأ بالنفي وثني بالقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكن لفلان وهو كل
 ذلك على وجهين إما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الإقرار وكذبه
 في النفي فقال كانت للمقر ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي الآن داري فان
 صدقه في جميع ذلك يبطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقتضى عليه ولا شيء
 للمقر له لأنهم ما تصادفا على بطلان القضاء وإن كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه
 في الإقرار وقال هي لي كانت للمقر له لأنه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري
 ففي هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضم المقر قيمة الدار للمقتضى عليه سواء
 بدأ المقر بالإقرار أو بدأ بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وثني بالإقرار
 موصولا فيصح الإقرار وأما إذا نفي بالإقرار موصولا لا يصح إقراره ولو أن المدعى
 أقام البينة أنها داره ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي وملكها لفلان خير المدعى
 عليه أو قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك أو كذبه بطلت بيئته
 ولا يقضى القاضي له لأن كلامه هذا يحتمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال
 يعني أنها دار فلان لاني ملكها الآن فلا يقضى القاضي بالشك إلا أن يقول
 موصولا هي دار فلان لاني ملكها منه بعد الشهادة فيجئ شذيصح ذلك ولا يمنع
 القضاء * وذكر في المنتقى رجل ادعى في يد رجل متاعا أو دارا نهاله وأقام البينة
 وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده البينة إن المدعى أقر عند غير
 القاضي أنه لاحق له فيه قال إن شهدوا أنه أقر بذلك قبل القضاء يبطل القضاء
 وإن شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن الثابت بالبينة كالثابت عيانا
 ولو أنه عين القاضي إقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه * وذكر في المنتقى
 رجل في يده جارية وولدها أو رجلا في يده دار مبنية جاء رجل وأقام البينة فشهدوا
 أن الأمة للمدعى ولم يزيدوا على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والمبنى

للمدعي أو شهدوا بالدار ولم يتعرضوا للبناء حتى مات الشاهدان أو غاب فان القاضي
 يقضى بالدار وبنائها للمدعي * * * * * اما اذا ذكروا البناء في الشهادة فلا شك لان البناء
 مركب تركيب قرار فيدخل في ذكر الارض خصوصا في دعوى الدار * * * فان قضى
 القاضي بالدار وبنائها فقال المدعي بعد القضاء ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه
 ولم ينزل له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء * * * * * كان ذلك اكذابا للشهود ويبطل
 القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا * * * * * وان قال بعد القضاء البناء للمدعي عليه
 فليس هذا باكذاب للشهود * * * * * وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا
 البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فاذا أقر المدعي بالبناء للمدعي
 عليه كان ذلك اكذابا للشهود فيبطل القضاء والشهادة جميعا * * * * * وذكر في الاصل
 لو ادعى دارا في يد رجل أن هاله وقضى القاضي بالدار له والبناء ثم ان المقضى عليه
 أقام البيينة ان البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع بيينة
 المقضى عليه وان لم يذكر واسمع بيئته * * * * * وحكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله
 تعالى أن الشهود اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة
 على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع بيينة المقضى عليه
 * * * * * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء اكذابا للشهود
 وجعل هذه المسئلة فرع المسئلة أخرى ذكرها في الشركة * * * * * رجل ادعى على آخر
 أنه شريكه شركة ففاوضه وأقام البيينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان المقضى
 عليه ادعى عينا أنه ورثه من أبيه ذكر ان الشهود اذا شهدوا بالمفاوضة لا غير لا تصح
 هذه الدعوى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تصح
 * * * * * ووجه البناء على تلك المسئلة ان في مسئلة المفاوضة كل عين من أعيان التي
 في يده لم يصير مقضيا به مقصودا بل صار مقضيا به تبع العحة المفاوضة فكان نظير
 البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وفرقوا لابي
 يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المفاوضة الفرق يعرف في موضعه
 ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء لانه شهود عليه تكذيبا للشهود
 اذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم * * * * * وفي رواية المنتقى فصل فقال ان قال المقضى له
 ان البناء لم ينزل للمدعي عليه أو قال انه ملك المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك
 اكذابا للشهود وان أقر له بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للمدعي عليه لم يكن
 ذلك اكذابا للشهود لانه محتمل * * * * * في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل وأقام
 البيينة على الذي في يده الجارية أن الامته له فقضى القاضي للقاضي له بالجارية لا يكون

للمقضى له أن يأخذ الائمة بذلك القضاء ✽ ويؤمده لو أن رجلا في يده نخلة وثمرها
 في يد غيره جاء رجل وأقام البيعة على الذي في يده النخلة أن النخلة له وقضى
 القاضي له بها كان للمقضى له أن يأخذ الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المنتقى
✽ رجل أقام البيعة على دار في يد رجل أنه ساد رأيه مات وتركها ميراثا له وقضى
 القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أن الدار داره اشتراها من أب المقضى عليه
 وصدقه المقضى له فإنه يبطل القضاء وينزل الدار على المقضى عليه ويقال للمدعي
 الثاني أقم البيعة على المقضى عليه والأفلاح لك لأن المقضى له أكذب شهوده
 فيبطل قضاء القاضي ✽ رجل أقام البيعة على دار في يد رجل أن أباه مات وتركها
 ميراثا له وأقام الذي في يده البيعة أن أباه المدعي أقر في حياته أن الدار ليست له
 فإنه تبطل شهادة شهود الوارث وكذلك الوشهود وأعلى أقرار الوارث بعد موت أبيه
 أو قبل ذلك أن الدار لم تكن لأبيه أو أقام البيعة على أقرار الوارث أن أباه مات
 وليست الدار له كان ذلك ابطلا لبيعة الوارث ✽ رجل مات واقتسمت ورثته التركة
 بتراضيهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت دين سمع دعواه لأن الدين لا يمنع ثبوت
 الملك للوارث والقسمة ✽ وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لا جنبي ولم يصل إليه
 حقه من الورثة كان له أن ينقض القسمة ✽ وكذا لو أجاز الأجنبي قسمة الورثة
 ثم أراد أن ينقض كان له ذلك ✽ وإن ادعى بعض الورثة بعدما اقتسموا الدار أن أباه
 كان تصدق عليه بمائة معلومة من هذه الدار أو ادعى أن والده كان تصدق بذلك
 على ابنه الصغير أو ادعى عينا من أعيان الشركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع
 دعواه لأن إقدامه على القسمة أقرار منه أن ما دخل تحت القسمة من تركة الميت
 ميراث لهم عن الميت فكان متناقضا في دعواه وإن ظهر بعد القسمة شريك في التركة
 بأن ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضيهم لا بقضاء القاضي بطات قسمتهم سواء
 عزلوا نصيب الغائب أو لم يعزلوا وإن ظهر بعد القسمة موصى له بالثلث فإن كانت
 القسمة برضاهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لأن الموصى له بالثلث شريك
 الوارث له أن ينقض القسمة وإن كانت القسمة بقضاء القاضي ثم حضر الموصى له بالثلث
 اختلف فيه المشايخ ✽ قال بعضهم ليس له أن ينقض القسمة لأن الموصى له بالثلث
 شريك الوارث وفيما إذا ظهر وارث آخر إن كانت القسمة بقضاء القاضي ينقض على
 الوارث الغائب ✽ وإن كانت بغير قضاء لا تنفذ كذا هنا وقال بعضهم له أن ينقض
 القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة ✽ رجل ادعى دارا
 في يد رجل أنه اشتراها من ذي اليد فأنكر المدعي عليه البيعة فلما أقام المدعي البيعة

أقام المدعي عليه البينة أن المدعي رد عليه الدار يعيب قبلت بيته وكذا الوادي رجل
على رجل دينا فأنكر المدعي عليه ثم أقام البينة على الأبراء بعد الانكار قبلت بيته
وكذا الوادي المفر عن القصاص بعد انكار القصاص وهو الوادي البراء بعد انكار
البيع عن العيب لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت
لأبيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى أنه اشتراها من أبيه لا يسمع دعواه ولو ادعى أولا
الشراء من أبيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيته ولو أقام البينة على دار في يد رجل
أنها كانت لأبيه مات أبو يوم كذا ورثها عنه المدعي لا وارث له غيره وأقامت امرأة
البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا
الولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضي لها بالمهر والميراث
سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم ترض لان القاضي قضى بينة الابن بموت الابن
لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت في أي وقت يموت ويكون ماله
لورثته فصار كان الابن أقام البينة على موت الابن ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع
قبول بينة المرأة فان أقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي بينة الاولى أنه
تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيته أيضا لان القضاء بينة الاولى لا يمنع القضاء
بينة الاخرى ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى
القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بيته لان يوم
القتل صار قضيا به وقال بعضهم فيما تقدم لا تقبل بيته المرأة أيضا وسوى بين
القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو أقامت
امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة
أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيته رجل ادعى أن هذه
الدار لفلان وكان بالخصوصة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه ركني
بالخصوصة فيها وأقام البينة لا تقبل بيته لانه متناقض والتناقض كما يمنع الدعوى
لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا يسمع دعواه الثانية الا بالتوفيق وهو الوادي أن هذه
الدار لفلان وكان بالخصوصة فيها ثم أقام البينة أنها لفلان لا تقبل بيته الا أن يوفق
ولو ادعى أولا أنها له ثم أقام البينة بعد ذلك أنها لفلان وكان بالخصوصة فيها قبلت
بيته

﴿فضل في الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال الحق وما يحل له أن يشهد والشهادة
على الكتاب﴾ رجل كتب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية

مطلب في الشاهد الخ

عليهم قال علماء نزارهم الله تعالى لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم
وسعهم أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم أن يشهدوا وإن جعل لهم أن يشهدوا
بأحد من ثلاث إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب
عليه بين يدي الشهود فيقول هو لهم أشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هو أشهدوا على بما فيه * وإن كتب بين يدي
الشهود صكوا وعرفوا الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو أشهدوا على بما فيه لا يسعه
أن يشهد عليه * قال الشيخ القافى الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا
إذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فإن كان مكتوباً على الرسم وكتب بين يدي
الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن يشهد وإن لم يقل له الكتاب أشهد
على بما فيه وأنه أحسن إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في النوادر في كتاب النكاح
وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية
أخرى إذا كتب الرجل الصلح في يده على نفسه بين يدي الشهود ثم أودعه
الشاهد ولم يعلم الشاهد ما فيه وأمره الكتاب أن يشهد بما فيه وسعه أن يشهد لأن
الكتاب إذا كان في يد الشاهد يكون معه وما عن التبديل والتغيير والزيادة
والنقصان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى إذا كتب الرجل الصلح
بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال أشهدوا على بما في هذا الصلح فهو جائز
* وإن كتب غيره وقال هو أشهدوا على بما فيه لم يجز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم
وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم أن يشهدوا إلا أن يقرأوا الكتاب عليهم أو يكتب غيره
ويقرأ عليه وهو يقول أشهدوا على بما فيه أو يكتب بين يده وهو يعلم بما فيه ويقول
أشهدوا على بما فيه * ولو كتب رسالة منه إلى رجل من فلان بن فلان سلام
عليك أما بعد فإني كتبت إلى تفاضلي الألف التي كانت لك على وقد كنت قضيتك
منها خمسمائة وتبقى لك على منها خمسمائة فهذا جائز إذا علم حل له أن يشهد عليه بذلك
وإن لم يكن أشهدوا ولو كتب مكابين يدي قوم أميين وقال أشهدوا بما فيه ولم يقرأ
عليهم لا يسعهم أن يشهدوا * امرأة أقرت على نفسها بحال لا ينتها ولا ختمها تريد
للأضرار بمقبة الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يتجملوا الشهادة
ويشهدوا بذلك ويكره لها أن تفعل ذلك * وحكي عن أبي القاسم الصفار
رحمه الله تعالى أن رجلاً أخذ من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا
وأشهد شهوداً قال مولانا رحمه الله تعالى عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرشاد
ولو شهد المشهود بذلك حل بهم اللعن لأنهم شهدوا باطل * وكذا لو شهدوا

على اقرار رجل بمال عرف أن السبب باطل ينبغى أن لا يشهدوا بمنزل هذا وكذا
 في كل اقرار سببه حرام أو باطل * رجل جاء الى رجلين ومعه أعوان السلطان فأقر
 عندهما أن لفلان على كذا وفلان من أعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على
 هذا الاقرار والمقرين يزعم أنه إنما أقر بذلك خوفا من المقر له فالواينبغي للشاهدين
 أن يتفحصا عن ذلك فان وقعوا على أنه كان عن خوف واكره لا يشهدان وان لم يقعوا
 على ذلك يشهدان على اقراره ويذكران للقاضي أنه أقر ومعه أعوان السلطان
 حتى يتأمل القاضي في ذلك * رجل أقر بين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه
 ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا لفلان عليه
 بالدين فإنه قضاة جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيارات ان شاءوا شهدوا وبذلك
 ردوا القصة للقاضي كيلا يقضى القاضي بالباطل هكذا روى عن محمد
 رحمه الله تعالى * وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه ذلك ولا يشهد أنه عليه
 اختلفت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ
 * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا شهد عدلان عند
 الشاهدين أن صاحب المال قال استوفى دينه أو انه ابراء المطلوب عن دينه
 لا يسمعهما أن يمتنع عن الشهادة على الاقرار بالدين الا أن يكونا سمعا اقرار
 الطالب بالبراء أو بالاستيفاء * هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 في المنتقى أنه اذا شهد عند الشاهد رجلان ممن يشق بهما أن صاحب المال قبض
 حقه ليس له أن يمتنع عن الشهادة اذا سأل الطالب أن يشهد له بحقه * قال مولانا
 رحمه الله تعالى وعندى ان كانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد
 على الاقرار وان كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب
 ولا يشهد على نفس الحق * رجل شهد بنكاح امرأة أبيع الجارية أو قتل
 عمدا أو اقرار نبي من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا
 بحضورهما أو أرضعتما المرأة واحدة وهما صغيران في الحولين أو ان المشتري أعتق
 الجارية أو أعتقها البائع قبل بيعها من المشتري أو ان الولي قد عفا عن دم العمدة
 أو ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية
 أن تكون للمشتري لا يسمع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح والبيع وغير
 ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو شهدا عنه بالامانة
 أن مولاهما هو المشتري أعتقها لا يسمعها ان تدعه يجامعها وكالا يسمع للمرأة ذلك
 لا يسمع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق

أو بما ذكرنا واحدا عدلا لا يحل لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يمتنع
 من الشهادة الأولى فإن الواحد شهد عند المرأة بالطلاق أو عند الأمة بالاعتناق
 لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى من الجماع **و** وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع
 من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر بقبض الدين وأقر الزوج عند الشاهد
 الطلاق وأقر المولى بالاعتناق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى
 أصل الدين فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد **و** وذكرنا في رجه الله
 تعالى إذا شهد عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند شهود شراء الجارية عدلان
 أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن مشترى الجارية أعتق الجارية ففي هذين الحكمين
 لا يسع لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء
 الجارية عند وجود المرأة **و** وعند دعوى الجارية الحوية وانكار المالك
***** في العيون سوى بين النكاح والعنق والعفو وغير ذلك ذكر في المنتقى إذا رأيت
 في يد رجل متساعا أو دارا أو وقع في قلبك أنه له ثم رأيت به بعد ذلك في يد غيره وسعتك
 أن تشهد أنه للأول وإن لم يقع في قلبك حين رأيت أنه لم يسع لك أن تشهد أنه له
 برؤيتك إياه في يده وإن رأيت في يده فوقع في قلبك أنه له ثم رأيت في يد غيره فأردت
 أن تشهد أنه له فشهد عندك شاهد عدل أم الذي في يده اليوم كان هو أو دعه للأول
 بحضرتك **و** لم يسعك أن تشهد أنه للأول وإن شهد به عدل واحد وسعتك أن تشهد
 أنه للأول قال لأن عند شهادة الشاهدين يقع في قلبه أنه ليس للأول فلا يحل له
 أن يشهد أنه للأول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد لأن بشهادة الواحد لا نزول
 ما كان في قلبك أنه للأول فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة إلا أن يقع في قلبك أن
 هذا الواحد صادق فإذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للأول **و** وذكر
 في المنتقى أنها إذا رأى شيئا في يد إنسان ووقع في قلبه أنه له حل له أن يشهد أنه له
***** وذكر في الجامع الصغير إذا رأى دارا أو متساعا في يد إنسان ثم رآه في يد غيره
 حل له أن يشهد أنه للأول ولم يذكر وقوع في قلبه أنه له ولم يذكر التصرف مع اليد
***** والصحيح ما ذكر في المنتقى لأن اليد محتملة وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد
 ما لم يقع في قلبه أنه له ***** ثم قال في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر تجوز فيه الشهادة
 بالسمع كالموت والنكاح والنسب إذا وقع في قلبك أنه حق ما سمعت من الخبر
 فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك أن تشهد بما وقع في قلبك
 من الأمر إلا أن تستيقن أنه **ما** كما إذا بان وإن شهد به عندك عدل واحد وسعتك
 أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الأول إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق

فيما يشهد * اذا شهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالسمع وقالوا لم نعلم ذلك
 ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم * ولو قال اشهدنا بذلك لاناسمنا من الناس
 لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لانا رأينا في يده لا تقبل
 شهادتهم * واذا سمع الرجل موت انسان واراد ان يشهد على الموت * قال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب انه حق كان له
 ان يشهد ان فلانا قدم مات فان لم يكن موته مشهورا واخبره عدل انه عاين موته
 او شهد جنازته حل لاسماع ان يشهد ان فلانا مات وان شهد عند القاضي واخبره انه
 اعلم شاهد بذلك لان فلانا اخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول ابي حنيفة وابي
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور
 وان لم يحضر النكاح والاستشهار يكون بطريقين * أحدهما ان يسمع من جماعة
 كثيرة لا تتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا تشترط العدالة ولا لفظة
 الشهادة * والثاني ان يشهد عنده عدلان بلفظة الشهادة * وان لم يعلم الرجل
 موت انسان ولكنه رأى أهله نعي اليهم وهم يصنعون به ما يصنع الناس بموتاهم
 لا يحل له ان يشهد بموته بذلك * اذا شهد رجلان ان زوج فلانة قتل أو مات
 وشهد آخران انه حي كان شهادة الموت واقتل أولى * ولو شهد اثنان ان زوج فلانة
 طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها ان تتزوج
 بزواج آخر بعد انقضاء العدة * ولو شهد عندها رجل عدل انه ارتد والعياذ بالله
 لا يحل لها ان تتزوج في رواية السير وفي رواية الاستحسان يحل لها ان تتزوج
 * وذكر في العيون اذا أخبر المرأة واحد بموت زوجها أو برده أو بالطلاق حل لها
 ان تتزوج * ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان يشهد قال لان هذا من باب
 الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظة الشهادة بخلاف النكاح والنسب * واذا
 أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها اثنان بحياته ان كان الذي أخبر بالموت
 أخبر بعاشية الموت أو أخبر انه شهد جنازته حل لها ان تتزوج آخر * وان كان
 اللذان أخبر بحياته أرخا بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى شهادتهما أولى * ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور
 وان لم يحضر النكاح * فان خرج قوم من املاك قوم واخبروا رجلا كانوا في الخارج
 ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامع ان يشهد على النكاح * وهل يحل
 لهم ان يشهدوا على المهر كذا حل للسامع ان يشهدوا على النكاح * وهل يحل لهم
 الشهادة على المهر كذا حل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى والعيون لان المهر يتبع

لأنكاح فمكأن حكمه حكم النكاح ولا يكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد
 أن المهر كان كذا لا تقبل شهادتهم * وفي رواية لا تحل لهم الشهادة على المهر لأن المهر
 مال فلا تجوز فيه الشهادة بالتسامع والصحيح هو الأول * رجل تزوج ابنته من رجل
 في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهدهم قالوا إن كان من بيت العقد
 إلى بيت السامعين كقوة رأوا البنت والزوج جاز لهم أن يشهدوا وإن لم يروا لا تجوز
 وإن سمعوا كلاً * هم يذكروا الحصاصي رحمه الله تعالى في أدب القاضي إذا سمع رجل
 أقرار رجل وراء الحجاب لا يحل له أن يشهد ولو شهد وفسر لا يقبل القاضي شهادته
 * ولو أن رجلاً دخل بيتاً وعلم أنه ليس في البيت إلا رجل واحد ثم خرج وجلس
 على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فأقر الرجل الذي في داخل البيت
 بشيء وسمع الجالس وسع للجالس أن يشهد على أقرار الرجل بذلك * رجل تولى
 تزويج امرأة من رجل ثم مات الزوج فأنكر ورثته نكاحها يجوز الذي تولى العقد
 أن يشهد بالنكاح يشهد أن فلاناً تزوج فلانة بمهر كذا ولا يذكر أنه باشر العقد
 * رجلان شهدا على أقرار امرأة لرجل بألف درهم أو غيره وشهد أن رجلين سواهما
 فلان وفلان اشهدا أنها فلانة بنت فلان الفلاني قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 لا أجزئ ذلك * وذكر في الفتاوى أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 حتى يشهد عند الشاهد جماعة أنها فلانة بنت فلان الفلاني * وقال ابن أبي ليلى
 وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 إذا سمع صوت امرأة من وراء الحجاب وروا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان
 أنها فلانة جاز لهم أن يشهدوا على أقرارها وإن لم يروا وجهها وأما إذا لم يروا شخصها
 لا يحل لهم أن يشهدوا على أقرارها وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى
 وذكره هو رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أن ابننا محمد بن الحسن
 رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوزجاني فسأله أبو سليمان عن هذه المسئلة
 قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجوز له أن يشهد عليهم حتى يشهد عنده
 جماعة أنها فلانة * وكان أبو يوسف وأبو بكر الأسكافي رحمه الله تعالى يقولان
 تجوز إذا شهد عنده عدلان أنها فلانة وعليه الفتوى * رجلان عدلان شهدا عند
 رجل أن فلاناً هذا عدل هل يجوز السامع أن يعدله إذا سئل عنه قال محمد رحمه الله
 تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه أن يعدله إلا أنه
 لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فإن أخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك جاز أيضاً
 في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل الواحد ما عندي بشرط

العدد في العدل فاذا عدله رجل آخر معه جاز * الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار
ويعرف المقر ويعرف خطه الا انه لا يحفظ الوقت والمكان حل له ان يشهد
* بل ونسي الشهادة وعرف انه خطه لا يشهد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى حل له ان يشهد * وذكر الخصاص رحمه الله
تعالى انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا رحمه الله تعالى * وعن هذا قالوا
الشاهد اذا كتب الشهادة ينبغي ان يعلمه بالامه ويأمن بذلك عن التغيير والزيادة
والنقصان فاذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى لا ينقض قضاؤه وان كان الخط في يد المدعى لا يحل له ان يشهد هو المختار
* رجلان شهدا ان الميت طلق امرأته ثلاثا وهو صاحب فراش وقال اشهدنا
في حياته وأمرنا بالكنان فكتمانها لا تقبل شهادتهما لانهما أقرأ على أنفسهما
بالفسق * رجل صب زيتا أو سمنا أو خيلا لغيره بمائة الشهود وقال مات فيها فأرة
كان القول قوله مع عينه في افكاره استهلاك الطاهر ولا يسع للشهود ان يشهدوا
عليه انه صب زيتا غير نجس * ولو أن رجلا عد الى طوابق لحم فاستهلكه بمائة
الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها
كانت ذكبة لان في المسئلة الاولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفأرة فيها
وفي المسئلة الثانية يعلموا انها كانت ذكبة * رجل له شهادة على مالك دار بعينها
لرجل الا انه لا يعرف حدودها جازله ان يسأل الثقات عن حدودها الشهادة لكن
يشهد على اقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بذكر الحدود على اقراره حتى لا يكون
كاذبا لكنه يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز

مطلب في الشهادة
على الشهادة

* (فصل في الشهادة على الشهادة) * الشهادة على الشهادة جائزة في الاقرار
والحقوق واقضية القضاة وكسبهم وكل شيء الا في الحدود والقصاص ولا تجوز
الشهادة على شهادة رجل أو رجلين أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عندنا
* رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندنا * وقال الشافعي
رحمه الله تعالى لا يجوز الا أن يشهد رجلان على شهادة كل أصل فعنده لا تثبت
شهادة أصلين الا بشهادة أربع من الرجال * وعندنا كما ثبت قول الواحد في محاسن
القاضي بشهادة رجلين يثبت قول جماعة بشهادة شاهدين * واذا شهد أصل
على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة
أصل آخر * ولو أن فرعين شهدا على شهادة أصل فخرس الشهود وعلى شهادته
أو عي أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل الشهادة على

شهادته * إذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته بنفسه الأصل لا يقبل
 شهادة أحدهما بعد ذلك * وتثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع * فرعان شهدا
 على شهادة أصليين ان كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى
 بشهادتهم فان عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع
 وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الأصول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى
 أن القاضي يسأل الفروع عن أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فان عدل الأصول
 ثبت عدالة الأصول بشهادتهم ما في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى
 انه لا يثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرعان
 للقاضي لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المدعي أنا آتيك من عدلتهما
 أو يقول سل أنت عنهما ما أخبرتني على قول محمد رحمه الله تعالى لا يلتفت إليهما
 ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الفرعان لا تخبرك
 فان القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول * ولو قال الفرعان لا نعرف الأصل
 عدل أم لا قال القاضي الامام أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول
 الفروع لا تخبرك سواء وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا قال لا نعرفه
 عدل أم لا لا يرد القاضي شهادتهما ما يسأل عن الأصول غيرها وهو الصحيح لان
 شاهد الأصل بقي مستورا * ولو قال الفرعان للقاضي أنا تهمه في الشهادة لا يقبل
 القاضي شهادة الفروع على شهادته * الشهادة على الشهادة لا تجوز الا أن يكون
 المشهود على شهادته مضافا في المصرا لا يقدرا أن يحضرا لاداء الشهادة أو يكون مينا
 أو غائبا عن السفر ثلاثة أيام وليا لها * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
 شاهدا الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لآسيت في منزله جازت الشهادة على
 الشهادة * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أنه تجوز الشهادة على الشهادة
 وان كان الأصل صحيحا في المصرا * رجل اشهد على شهادته رجلا وهناك رجل
 آخر يسمع ذلك ولم يقل له الشاهد اشهد على شهادتي لا يحل للسامع أن يشهد على
 شهادته فان شهد وفسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لان الشهادة على
 الشهادة لا تجوز الا أن يشهده الأصل على شهادته * وصوره الاشهاد أن يقول
 شاهد الأصل اشهد أن فلان على فلان ألف درهم فاشهد على شهادتي هذه فيذكر
 شاهد الأصل في الاشهاد الشهادة ثلاثا * وصوره الاداء من الفروع أن يقول
 أشهد أن فلانا شهد عندي بكذا واشهدني على شهادته بذلك وأنا أشهد على
 شهادته بذلك فيذكر شاهد الفرع في اداء الشهادة الشهادة ستمائة قالوا فيهم الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى يكفيم الأربع * وصورة ذلك أن يقول الفرع أمرني
 فلان أن أشهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فأنا أشهد على شهادته
 أن فلان على فلان ألف درهم فأنا أشهد على شهادته بذلك * ولو قال شاهد
 الفرع أشهد أن فلانا شهدي أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أن أصلين قالوا
 لرجلين أشهدا أنا سمعنا فلانا يقر على نفسه لفلان بألف درهم فأشهدا علينا بذلك
 فشهد الفرعان لا تقبل شهادة الفرعين لان الشهادة على الشهادة تفل شهادة
 الأصول الى مجلس القاضي ولم يوجد * وكذا لو قال الأصلان نشهد أن فلانا أقر
 أن فلان عليه ألف درهم فأشهدا أنا ذلك أو قالوا فأشهدا علينا أنا نشهد عليه
 بذلك أو قالوا فأشهدا علينا بما شهدنا أو قالوا لفلان على فلان ألف درهم فأشهدا
 أنا شهدنا عليه أو قالوا فأشهدا بشهادتنا هذه عليه أو قالوا فأشهدا على ما شهدنا
 * وكذا لو قال لأصل للفرع أشهداني أشهد على أقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان
 به كذا درهم لا يصح الأشهاد في هذه الوجوه * رجل أشهد رجلا على شهادته
 ثم نهى أن يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته * رجل أشهد
 رجلا على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين عند الأشهاد
 يقول أشهدان فلان بن فلان هذا أقر عندي أن لفلان بن فلان هذا عليه ألف درهم
 كان الأشهاد صحيحا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضرا والاخر غائب أو ميت
 ينسب له أن ينسب الغائب منهما أو الميت منهما الى أبيه وجده وقبيلته والى
 ما يعرف به لان محاسن الأشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة
 الأعلام أقصى المكان يشترط في الأشهاد ولو أن عشرة شهدوا على شهادة
 الواحد لا يقضي بشهادتهم - حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة
 الواحد * ولو شهدوا على شهادة امرأة جازت شهادتهم ولا يقضي حتى تشهد امرأة
 أخرى مع رجل على ذلك * رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت
 شهادتهم وبقية قضى بها * ولو أن فروع شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول
 قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع * وإذا شهد الفروع على شهادة الأصول وقالوا
 نحن نشهد على شهادة الأصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة هذه لا تقبل
 شهادتهم * كافرين شهدا على شهادة مسلمين لكافر لم تقبل شهادتهما * وكذا
 لو شهدا على قضاء القاضي لكافر على كافر * وتجوز شهادة الرجل على شهادة

مطلب في كتاب القاضى
الى القاضى

أبيه وفي شهادته على قضاء أبيه روايتان والصحيح هو الجواز أيضا والله أعلم
 ﴿فصل في كتاب القاضى الى القاضى﴾ رجل جاء الى قاض وطالب منه
 الكتاب الى قاضى مصر آخر في اثبات حق له على غائب فالمسئلة على وجوه اما
 ان كان المدعى به دينا أو عقارا أو عروضاً في الدين والعقار يجوز كتاب القاضى
 الى القاضى في قولهم جميعا وفيما سوى ذلك من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهر
 الرواية وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز في العبيد الا باق دون
 الآماء وفي رواية يجوز في العبيد والجوارى لاني العروض وعنته في رواية يجوز
 في العروض أيضا وفيه أخذ القاضى الامام المنتسب الى اسبغاب ﴿وإذا أراد
 القاضى أن يكتب فان كان القاضى يعرف المدعى بوجهه واسمه ونسبه يكتب
 في كتابه حضر مجلس قضائى في بلدة كذا أو انا مقيم بها نافذ القضاء من قبل فلان
 ابن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان بن فلان الفلانى ويذكر حليلته ﴿وان كان
 القاضى لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأله البيئنة أنه فلان بن فلان ويذكر
 في كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسألته البيئنة فجاء بشهود
 ويذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحليلهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان أولى
 وان لم يذكر أسماءهم وأنسابهم واكتفى بقوله فأقام شهودا عدولا هرتهم بالعدالة
 أو سألت عنهم فعدلوا أو عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا أنه فلان بن
 فلان بن فلان ويستقصى في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك
 ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر الجد لا يتم التعريف في قول
 أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويتم في قول صاحبيه رحمه الله تعالى ﴿وكذا لو ذكر
 اسمه واسم أبيه ولم يذكر الجد ونسبه الى القبيلة أو الى الصنعة المعروفة كان
 على الاختلاف ﴿وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب لكن نسبه الى قبيلته أو فخذ
 فقال فلان التميمى أو ما أشبه ذلك لا يكون تعريفاً في قولهم ثم يكتب من غير خصم
 احضره ولا نائب عن خصم حضر معه وادعى أنه دارى في بلدة كذا في محلة كذا
 جدودها كذا في بدرجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه
 التمام وهو جاحد يدعى المدعى هذا بحقه فانه أثبت يده على هذه الدار بغير حق
 وسألنى سماع دعواه هذه وقبول بيئته على وفق دعواه هذه وأحضر شهودهم فلان
 ابن فلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحليلهم ومساكنهم فشهد كل واحد
 من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة
 متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فلان عن الشهود فعدلوا وان لم يكتب القاضى

عن الكتاب وان يجد القاضى يقول له لا بد لك من حجة فان قال معى كتاب القاضى
 اليك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القاضى المكتوب اليه يأخذ الكتاب
 من غير بيعة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى لا يأخذ قبل
 اقامة البيعة فاذا شهد الشهود أنه كتاب القاضى فلان بن فلان اليك وهو محتوم
 بخاتمته فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضى من الشهود في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى عما في الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بحضوركم
 فان قالوا لا أو فاقرا علينا ولم يختم بحضورنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب
 وان قالوا نعم قرأ علينا وختم بحضورنا وأشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتبي بقوله
 ختم عندنا وبشهادنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم
 مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضى الكاتب كتب في كتابه
 عدالة الشهود أو عرفهم القاضى المكتوب اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق
 وان لم يكن ذلك سأل القاضى عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم
 ويشترط لصحة قبول الكتاب حياة القاضى الكاتب والمكتوب اليه فان
 القاضى الكاتب لومات أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل
 اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل وانما تشترط حياة المكتوب اليه
 لان القاضى الكاتب طالب الحكم من المكتوب اليه وذلك لا يتصور بعد موته
 وعزله الا ان يكون القاضى الكاتب كتب في كتابه كتابي هذا الى فلان القاضى
 والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فحينئذ تجزى المكتوب اليه وعزله
 لا يبطل الكتاب وان عزل القاضى الكاتب اومات بعد ما وصل الكتاب الى
 القاضى المكتوب اليه فان القاضى المكتوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل
 ليس بجرح بخلاف ما اذا فسق الكاتب أو عني أو صار محال لا يجوز حكمه وشهادته
 فان ههنا القاضى المكتوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضى بمنزلة الشهادة
 فإيضا يمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 تعالى اذا عني الشاهد بعد اداء الشهادة قبل الحكم تبطل شهادته فيبطل كتابه
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى العني كاللوث لا يبطل الشهادة ولو انكسر
 ختم القاضى قبل الوصول فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل يحتاج
 الى الكتاب مرة أخرى وربما ~~كسر~~ الثاني والثالث وعن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ان كان اثر الختم باقيا أو شئ من المنكسر يقبل والا فلا وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى ان كان الكتاب منسورا يقبل فهنا أولى واذا طعن الخصم

في القاضى الكاتب أو في الشهود فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضى
 الكاتب عبيد او مدودون في قذف أو من أهل الدمة يسمع القاضى ذلك منه فان
 أقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب وان أقام شاهدا واحدا يتفحص القاضى
 المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا الواحد رد الكتاب والا قضى به
 * واذا كتب القاضى لرجل يدعى دينا على غائب كتابا وختم الكتاب ثم جاء المدعى
 وقال فقدت الكتاب والنس كتابا آخر فان كان القاضى يتهمه لا يكتب كتابا آخر
 وان لم يتهمه كتب لكن يذكرك في الكتاب الثانى انى كتبت اليك في هذه الحادثة
 كتابا في تاريخ كذا ثم جاءنى فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب منى فكنت هذا
 الكتاب ويذكر التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابتين ولو قال المدعى للقاضى
 بعدما كتب له كتابا ان المدعى عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة أخرى فاكتب لى
 كتابا الى قاضى تلك البلدة يكتب ويذكر فى كتابه كنت كتبت له الى قاضى بلدة
 كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعى عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة
 كذا وطلب منى هذا الكتاب احتياطا * اذا كتب القاضى كتابا وقال هذا
 من فلان بن فلان الى قاضى بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضى ولا اسم أبيه لا ينبغي
 للقاضى الذى برده عليه الكتاب أن يقبل في قول أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف
 رحمهم الله تعالى الا قول وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخره يقبل بشرط أن يكون
 تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضى الذى برده عليه الكتاب وكذا لو كتب من فلان
 ابن فلان الى كل من يصل اليه كتابى هذا من قضاة المسلمين وحكامهم * ولو كتب
 من فلان بن فلان القاضى الى قاضى بلد كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه
 كتابى هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز ويوجب على كل من يصل اليه أن يقبل
 * كتاب القاضى الى القاضى جائز فى كل حق يدعيه من دين أو قرض أو غصب
 أو دية مجحودة أو مضاربة مجحودة أو ضيقة أو دار أو عقار فى يد غائب أو شفعة
 وكذلك فى النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان بئس كذا زوجتى
 وانها تجحدن كاحى وان شهودى على النكاح ههنا ولا يمكننى الجمع بين ابنتين
 شهودى فاكتب لى فى هذا كتابا فان القاضى يسمع شهادة شهوده ويكتب له
 * وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولاء عملاقة أو ولاء مولات
 لانه يدعى حقا لازما فى ذمة الغائب فيكون بمنزلة دعوى الدين * وكذا لو ادعى نسيان
 بأن قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان أبى وهو نكح كرسى ولى بينة ههنا أنه أقر
 فى ابنه أو أنه تزوج أمى وانى ولدت منه على فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك بينة

فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعى رجل انه ابن فلان الغائب واقام البيينة وطلب منه
الكتاب * ولو ادعى انه اخ فلان الغائب او ادعى انه عمه وطلب الكتاب فان
القاضي لا يكتب الا ان يدعى ارثا او نفقة او يدعى حق الحضانة والتربية في الاقريط
* وفي الاب والابن تقبل البيينة سواء كان ذلك في حياته او بعد وفاته ولو ان رجلا
وامرأة ادعيا ابنا وابنة وقالاهما معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب
في بلد كذا وهما استرقه واقاما على ذلك بيينة وطلبا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده يجوز الكتاب في العبيد واماعند
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب
لانه يدعى حق الانتزاع من الغائب فيكون هذا بمنزلة دعوى الملك وعندهما في العبيد
والجواري لا يكتب فلا يكتب في دعوى نسب ولد هو في يد الغير فالاصل انه
اذا كان في دعوى البنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى الا ان يدعى فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب مني فانه يكتب
في قولهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى
عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب * فان كانت في بلدة القاضي
المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم
بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار ان شاء قضي وكتب
الى القاضي الكاتب قد جاء في كتابك محتوما بخاتمك ومعنونا بعنوانك جمعت بين
المدعى والمدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان مانع الدار بغير حق
فقضيت عليه نفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدى لسلمتها اليه فاذا لم تكن كتبت
كتابي هذا اليك لتسلمها اليه * ويتبغى ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب
القضاة محتوما ومعنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بعضهم وأشهدهم
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان شاء قضى القاضي بذلك وأمر المدعى
عليه حتى يبعث وكذا لا فيسئلها اليه أو يترخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب
حتى يحكم القاضي الكاتب * واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بدأ لهم
الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم
يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي * وتفسير اشهادهم ان يقولوا هذا كتاب
قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا
على غائب هو فلان بن فلان قراء علينا وختمه بحضورنا وأشهدنا عليهم فاشهدوا
انتم على شهادتنا هذه وكذا لو اشهد هذا الفريق فريقا آخر الثاويرا بها وعاشرا

وان كثرة اذ جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه واحضر خصمه
وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بحضور الخصم فتح الكتاب وقرأه على
الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى
بلدة اخرى فطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلده
لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى * وان كان الخصم قد هرب قبل ان يوصل المدعي الكتاب الى
القاضي المكتوب اليه فقال المدعي للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لاء
شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتابا
فان القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي في كتابه لان الحجية
على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ ويحكي في كتابه أحجة على الحق
ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان
يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلده وكذا القاضي الرابع
والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على
الشهادة وان كثرت جاز كتاب القاضي الى القاضي * ولو ان رجلا جاء الى قاضي
الكوفة وقال ان لي على رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا درهم او قد قيل
انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي قاضي البصرة فان كان خصمي بها
والا يكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فارس ان كان الخصم بفارس فان قاضي
الكوفة يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على
الشهادة كما نرى فكذلك في كتاب القاضي * ولو كان المدعي قال قاضي الكوفة
اكتب لي الى قاضي البصرة او الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان بن فلان
قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة او الى فلان بن فلان قاضي فارس
ان اصبحت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان بفارس دفعت
الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتب
القاضي الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا الى فلان بن فلان بن فلان قاضي
لبصرة او الى فلان بن فلان بن فلان قاضي فارس فأي القاضيين ورد عليه كتابي
هذا انفذه ويعمل به لان عنده لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا أولى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذلك هذا ولو ان
رجلا جاء بكتاب القاضي فقبل ان يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب

تواری الخصم في البلدة قيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت القاضى مناديا
 بنادى على بابه ثلاثة أيام أخرج وان لم يخرج نصبت عنك وكيلاً وقضيت على
 الوكيل * وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يصحوا هذا القول القاضى اذا كتب
 للمدعى كتاباً ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه
 لا يقضى بكتابه كالموجود شاهد الاصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع * ويجوز
 للقاضى أن يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له أن يكتب بشهادة
 الشهود * ولو كان رأى المكتوب اليه يخالف رأى الكاتب فيما كتب لا ينفذ
 كتابه والمعتبر في هذا رأى المكتوب اليه لا رأى الكاتب ولا يجوز كتاب عامل
 ولا كتاب قاضى رستاق وانما يقبل كتاب القاضى المولى الذى يملك الجملة
 * القاضى الكاتب اذا كتب في كتابه شهد بذلك شهود عدول عرفتهم وأثبت
 معرفتهم جاز كفى السجل والقاضى اذا كتب كتاباً وكتب في كتابه اسم المدعى عليه
 ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه لست أنا فلان بن فلان الغلاني
 والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه بقول القاضى للمدعى أقم البينة أنه فلان بن فلان
 ابن فلان * وان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفى هذا الحى والغنذ
 أو فى هذه التجارة أو فى هذه البلدة أو فى هذا السوق رجل غيرى بهذا الاسم يقول له
 القاضى اثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع الخصومة كالمعلم القاضى مشاركة له
 فى الاسم والنسب لا حال وجود الشريك فى الاسم والنسب لا يتعين هو الكتاب
 وان لم يثبت ذلك يكون خصماً ما لم يثبت المزاحم وان أقام المدعى عليه البينة أنه كان
 باسمه ونسبه ههنا رجل آخر وقدمات ذلك الرجل لا يقبل قوله لأنه لاحق له
 فى اثبات حياة ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم بموت ذلك
 الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل * وكذا
 لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل * وان أقام المدعى عليه أنه فلان بن فلان
 وقال ليس لهذا على شيء وادعى الايفاء أو البراء يكون خصماً ما لم يثبت ذلك
 * واذ جاء المدعى بكتاب القاضى الى المكتوب اليه وقدمات المدعى عليه فجاء
 المدعى بكتاب القاضى فأحضر المدعى بعض ورثة الميت أو وصيه وعرض الكتاب
 وأحضر شهوده فان القاضى يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ
 الكتاب بعده موت المطلوب أو قبله لان وارث الميت والوصى قائم مقام المطلوب
 * وذكر الخصافى رحمه الله تعالى أن موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان
 الكتاب باطلاً والخصافى رحمه الله تعالى سوى بينهما اذا كان الموت قبل الكتاب

أوبعده رجل جاء الى القاضي فقال كان لفلان بن فلان علي ألف درهم وقد أبرأني
منها أو أوفيته وأنه اليوم في بلد كذا وأنا أريد أن أذهب الى تلك البلدة وأخاف
أن يأخذني وينكر الاستيفاء أو الأبراء فاسمع شهادة شهودي علي ذلك واكتب لي
فيه كتابا فان القاضي لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول
محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان صاحب الدين لو كان حاضرا فقال المديون
قضيت دينه أو أبرأني فاسأله أمها القاضي حتى لو أنك رأيت ذلك بالبيعة فان
القاضي لا يسأل وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله تعالى ومن هذا الجنس امرأة
جاءت الى القاضي وقالت طلقت فلان زوجي ثلاثا وتزوجت بأخر بعد انقضاء عدتي
واني أخاف أن ينكر الطلاق فاسأله أمها القاضي فان أنكر رأيت بالبيعة قال
الشيخ الامام شمس الائمة الخوافي رحمه الله تعالى يسأل القاضي ههنا اجماعا
وهي حجة على أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها رجل جاء الى القاضي

وقال اني اشتريت دارا في بلد كذا وكان فلان شقيق هذه الدار فسلم لي

الشفعة وهو في بلدة كذا اليوم واني لا آمن أن يطلب الشفعة

وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودي واكتب لي في ذلك

فان القاضي لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى

في هذه المسائل كلها يكتب احتياطا احترازا عن

تضييع حقوق الناس * وأجمعوا على

ان المديون أو المشتري أو المرأة لو قال

ان صاحب الدين والشفيع والزوج

قد تعرض لي فيما ادعي

قبلي فاسمع شهودي

فان القاضي يسمع

ويكتب

والله أعلم

بالصواب

تم

تم

* (تم الجزء الثاني من كتاب فتاوى قاضخان ويليها الجزء الثالث قوله

كتاب الوكالة)